اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص

سعيد حسن بحيري

من وظائف التحليل النصي

لم يكن تحول علم لغة النص أو نحو النص عن طرق الوصف والتحليل السابقة التي لا تتجاوز إطار الجملة إلى طرق وصف وتحليل مغايرة تحولاً شكلياً، بل إنه تحول جوهري ناتج عن إسناد مهام جديدة إليها ، تتطلب ضرورة البحث عن وسائل تحليل أخرى تتناسب مع تغير المفاهيم والتصورات والغايات ، وعن وسائل وصف تكون أكثر قدرة على أداء أدوار أكثر عمقاً وشمولية ، ويسهمان معاً في تكوين نماذج أكثر كفاءة لتمثيل عمليتي الإنتاج والتفسير، وأكثر دينامية وقابلية للتحول والتعديل.

فليس من المنطقي إذن أن يتصور أن الاتجاهات النصية استهدفت الاصطدام بمناهج البحث اللغوي والاندفاع إليها بقوة لهدمها واقتلاع جذورها التي ترسخت منذ عقود طويلة على يد أجيال متتابعة من اللغويين الذين بذلوا جهوداً مضنية في محاولاتهم لطرح اسس ومبادىء ونظريات لغوية عدة، فهي ، وإن اختلفت في غاياتها، فإنها قد أثرت البحث اللغوي أساساً لتزويدها إياه بأدوات ووسائل وطرق للوصف والتحليل ثرية وعميقة ومتلاحمة ، إذ سعت كل محاولة لاحقة إلى استكمال جوانب النقص وسد الثغرات في المحاولة السابقة .

وهكذا فقد وجد علماء النص في هذا التراث اللغوي معيناً لا ينضب ، يمدهم بمفاهيم وتصورات وأفكار تدعم محاولاتهم ، وتتفاعل مع المبادىء الجديدة التي يحاولون إرساءها بتوسيع بؤرة رؤيتهم وفي إطار هذا التصارع والتفاعل بين أفكار السابقين وأفكارهم، يعيدون

صياغة التصورات والاقتراحات والنماذج التحليلية السابقة وتوظيف ما يلائم اتجاهاتهم لطرح نماذج جديدة.

وعلى الرغم من اختلاف هذه الاتجاهات اختلافاً واضحاً فإنها تتفق في أن تحليـــل النص لا يتوقف عند استقاء المعايير والضوابط ، بل يسعى بانتقاله من مستوى إلى مستوى أعمق إلى استجلاء جوهر الظاهرة اللسانية وإلى فهم أمثل لها .

والحق أن التحول إلى التحليل النصي قد أفرزته حتميات عدة نتجت عن بروز مهام جديدة يتطلب أداؤها أن تتعدد الوسائل وتكثر الأدوات وتتنوع الاتجاهات . ولما كان هدفي هنا ليس حصر كل هذه المهام، إذ لا يتسع المقام لذلك، فإني أحاول هنا أن أتناول بعضها أو أبرزها بحيث يمكن أن تسهم في مجموعها في تقديم صور واضح للبحث النصي، الذي جعل من النص – ابتداء – وحدة التحليل الكبرى ، وهو ما يلزم – في حقيقة الأمر – ضرورة وقوع تغيير فعلي وتطوير منهجي .

لقد اتسعت دائرة البحث النصي ، وهو وإن كان يولي الأشكال الثابتة المطردة وابنيتها عناية لا تقل عن تلك العناية التي توجه إلى الأشكال المتغيرة غير المنتظمة وأبنيتها ، فإنه لا يسعى من خلال دراسة أشكال التغيير إلى إيجاد صوابط لها أو تقنيتها ، وإنما يكون التقنين للأشكال الثابتة المنتظمة التي تقبل الانتظام في قواعد ضابطة للأنظمة التي يجمعها النظام اللغوي الكلي .

إنه لا يخالف في ذلك جوهر الاتجاهات اللغوية السابقة ، لأنه يحاول أن يضع تصورات عدة تشترك في هدف بعينه هو الكشف عن أســرار النظام اللغوي الكلي . إن غايتـــه هي المعنى الذي تتعاضـــد مستويات التحليل المختلفة سعياً إليه . ومن ثم كان شغل علماء النص الشاغل ، يضعونه نصب أعينهم ، ولا يحيدون عنه قيد أنملة . ويفسر

توجههم من خلال تصور محوري بارز وهو أن المرء ينطلق من اللغة في أية صورة تشكلت فيها، فهي التي تفجر طاقات لا حدود لها . ومن ثم لا جدوى من وضع حدود أو قيود أو ضوابط صارمة لهذه الطاقات . إن المعاني تتحرك داخل النص في اتجاهات متباينة تشكل نسيجاً متشابكاً معقداً يصعب تفكيك أجزائه دون اتصال مباشر في أثناء هذه العملية بمفاهيم جامعة، تحرص على الحفاظ على ذلك التكوين الكلي الموحد المتشابك . إن علماء النص في إطار ذلك الهدف يسهمون في استمرارية التوجه نحو تفسيرات عميقة للظواهر اللغوية المختلفة التي لا تخرج عن نظام لغوي موحد ، تفسيرات تكشف عن دلائل واضحة لتفاعله وحيويته ونشاطه الداخلي المستمر .

إن أبرز سمات تحول البحث النصي أن علم لغة النص لا يقتصر على مجرد تنظيم الحقائق اللغوية فحسب ، أو بعبارة أخرى لا يكتفي باستخراج المعايير التي تحكم العمليات التي تتحقق في المستويات اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، من خلال وصف ظواهر كل مستوى وتحليلها في إطار مناهج تتسم بقدر كبير من الموضوعية النسبية المرنة فحسب ، بل تعدت مهمته تلك المرحلة الأولية إلى مرحلة اكثر تعقيداً ، ألا وهي تحديد أوجه الاتصال وأطرافه وشروطه وقواعده وخواصه وآثاره وأشكال التفاعل وعوامله ومظاهره وعلاقته بمعايير النصية وبخاصة الربط والتماسك والإبلاغية والمقصدية ، وتعيين مستويات الاستخدام وأوجه التأثير التي تحققها الأشكال النصية ودرجاتها وسماتها المشتركة والفارقة .

إن الاتجاهات النصية البارزة تسعى إلى تحقيق تعادل أو توازن في تحليلاتها بين الاهتمام بعملية التأليف، مكوناتها، ومعاييرها للكشف عن الكيفيات المختلفة التي تنعكس في إنتاج نصوص ذات مستويات مختلفة ، وبين الاهتمام بعملية التفسير، مكوناتها ، وأدواتها ووسائلها

ومعاييرها لتقديم صور عدة من القراءات التي تمثل درجات من التفسير، وتشكل بنية النص التحقيق المادي المحوري الذي يتيح وجوداً لاحقاً لعمليتي التأليف والتفسير وإن كانا يتخذان اتجاهين متضادين .

وهكذا نجد مهمة البحث النصي في أحد الاتجاهات اللغوية هي تحديد الملامح أو السمات المشتركة بين النصوص ووصفها وتحليلها استناداً إلى معايير مختلفة لغوية وغير لغوية دون تسخيرها لوضع قوانين صارمة تتحكم في كيفيات الوصف والتحليل، إنها قوانين مفسرة لأوجه الاختلاف والفروق الدقيقة بينها وإبراز الخصائص المائزة لها. إنها تحاول إيجاد العلاقات التي تحكم حركة الانتقال من المستوى العام إلى مستويات خاصة ، وكذا إيضاح الإمكانات التي أتاحها النظام اللغوي في لغة ما ليتمكن منتج النص تشكيل أبنية خاصة لا تخرج عن جوهر القواعد التي يحددها النظام اللغوي الكلي، ولكنها تستغل الحرية التي يمنحها إياها ذلك النظام لتخلق أشكالاً متجددة خلاقة ، فيكتسب من خلالها نشاطه وفاعليته وديمومته .

وفي إطار الاتجاه الذي عني بالنص بوصفه حدثاً اتصالياً في المقام الأول، ولذا دار البحث فيه حول ماهيته وأحواله وسماته وعلاقاته وتأثيره وتفاعله ... إلخ ، نجد أن مهمة علم لغة النص عزل الظواهر الخاصة بأبنية النصوص واستخدام أشكالها في التواصل وتحليلها لتحديد الخواص العامة التي يجب أن تتوفر في أي نص لغوي ليقوم بوظيفته كنص ، وهي خواص ترتبط بالأبنية النحوية والدلالية والأسلوبية والهيكلية ، كما تتصل بالروابط المتبادلة فيما بينها ، ومن الناحية الوظيفية فإن هذا العلم يعني بشرح كيفية قيام النص بوظائفه ، أي بتحليل الخواص المعرفية العامة التي تجعل من الممكن إنتاجها بالفهم في مرحلة التلقي[1].

لقد نتج عن اقتحام علم لغة النص عملية للتفسير المعقدة حاجة ماسة إلى معرفة عريضة شاملة أكسبته سمة جوهرية ، أعني سمة التداخل المعرفي ، فقد تداخل مع علوم الشعر والبلاغة والأدب والأسلوب والاجتماع والنفس والفلسفة والمنطق وغيرها من العلوم التي تشتغل بالنصوص في المقـام الأول ، وإن اختلفت غاياتها وأهدافها باختـلاف مبادئها وتصوراتها ومعالجاتها الخاصة، ولكن يظل من غير المستغرب أن يعاد في إطار لغة النص طرح قضايا ومشكلات مماثلة لما في تلك العلوم وأن تنقل إليه عناصر وأدوات ومعايير خاصة بها توظف توظيفاً جديداً لتكوين طرق جديدة للفهم والتفسير .

لقد أتاحت دينامية التحليل النصي الحرة الانتقال بين عدة أشكال تحليلية ، وعملت على سهولة تطوير نماذجه ، انطلاقاً من أن اللغة – في رأي علماء النص – لغة متفاعلة، لا تكف عن الحركة ، وعن استيعاب دلالات ومضامين جديدة وإفراز أبنية غير محدودة، تتطلب وصفاً دينامياً ، يواكب تلك القدرة ، ولا يحدها ، ولذا كان الحرص على ان تستخلص المعايير والقوانين المفسرة من النصوص ذاتها ، ولا تفرض عليها من خلال تصورات تحكمية مسبقة، وتتسم تلك المعايير بقدر كبير من المناسبة والمقبولية وقابلية التعديل .

ولا يمكن أن ننكر ان هذا القصور قد اقتضى تحقق صفات جديدة في محلل النص ، فقد صارت عمليات الوصف والتحليل والتفسير تتطلب قارئاً متمرساً قادراً على القيام بدور لا يقل عن دور منتج النص ، فلا يقتصر على مجرد تفسير ما هو قائم فقط ، أي أن يفسر دلالات الأبنية اللغوية فحسب ، بل يتخطى ذلك بإدخال معـارف وتصـورات ومقولات تثري عملية التفسير وتكسبه قدرات تتعلق بإجراءات التحليل المختلفة، فيكون مؤهلاً لإبراز إمكانات النصوص والكشف عن طاقاتها غير المحدودة[2].

لا شك أن وصول اتجاهات البحث اللغوي في مراحل متأخرة إلى مستوى أو قدر كبير من النضج وتأثيرها في نماذج التحليل في العلوم المتداخلة مع علوم اللغة قد هيأ المناخ والظروف لبدء محاولات مجتهدة لضم الأفكار والتصورات التي يمكن أن تؤسس مبادىء أولية في إطار دائرة أكثر رحابة ، أعني دائرة البحث النصي . وقد حاول كل باحث أن يجيب عن التساؤل الجوهري في هذا المقام، وهو لماذا تحتاج إلى علم لغة يدرس النص ؟ ولا ننكر أن علماء النص، وإن اختلفوا في إجاباتهم عن هذا التساؤل، فقد اتفقوا على أن التحول إلى التحليل النصي صار أمراً حتميا . فها هو فان دايك بري أن البحث في توظيف النصوص يعني تحليل خصائص معرفية عامة، تمكن من إنتاج معلومة نصية معقدة وفهمها، ويجب أن يذكر هنا، كيف تحدد هذه الأشكال النصية المختلفة السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وكيف تغيرها، وكيف يكون السياق – على العكس مما سبق – محدداً لبنية النص[3].

في إطار هذا التصور يتحتم الدمج بين عمليات تقع داخل النص وعمليات تقع خارجه ، تتلاحم معلومات الأساس أو المعلومات التي تتكون داخل النص والمعلومات الإضافية التي تتكون داخل النص أو المعلومات التي تصاحب الأولى ، ولكنها تقع خارج النص . وهكذا يكون مهمة التحليل النصي هنا ليس ظاهر النظام في حد ذاته ، بل النفاذ منه إلى الأنساق المعرفية التي تشكل البنية الداخلية لهذا النظام ، ويؤدي الفصل بين العناصر الخارجية التي تشكل بنية الظاهر والعناصر الداخلية التي تشكل بنية العمق إلى الإخفاق حتماً في تحقيق مهمة ذلك التحليل .

ونلحظ في إجابة كوزريو عن التساؤل السابق إشارة إلى مهمة معقدة، أسندت إلى علم لغة النص ، يقول : إن علم لغة النص – في رأيي – ليس في الحقيقة شيئاً غير المقدرة التأويلية ، ونظرية علم لغة

النص ليست شيئاً غير نظرية علم التأويل (التفسير) وذلك باعتبار أن علة إنشاء هذا العلم تقوم على الحقيقة القائلة بأن الأمر يتعلق مع النص حول مستوى مستقل عما هو لغوي، لا يمكن أن يوضحه مستوى الكلام وحده ولا مستوى اللغة المنفردة[4].

إن علم لغة النص قد تجاوز في حقيقة الأمر العناية بالأداء اللغوي بمفهوم تشومسكي والكلام بمفهوم دي سوسير ، فلا تنتهي مهمته بوصف ما هو قائم بالفعل في الواقع اللغوي ، أي تلك المادة الفعلية التي تقدمها أبنية اللغة، فالاعتقاد السائد بين علماء النص أن الاقتصار على وصف البنية اللغوية وتحليلها لم يقدم سوى تفسيرات مجتزأة غير كافية، ولكنها ضرورية للتحليل النصي الذي يستوعبها ويضم إليها تصورات متنوعة عن عمليات الإنتاج والتلقي والفهم واستراتيجياتها .

إن اللغة – في رأيهم – ليست مجرد أصوات وصيغ وجمل ودلالات ، بل هي أداء لممارسة الفعل على المتلقي أيضاً ، على أساس أن النص اللغوي في جملته إنما هو " نص في موقف "، وتحدث الأبنية في عمليات اتصال كاملة تاثيرات معرفية ووجدانية ، يستند في الكشف عنها إلى كم غير قليل من القواعد والإجراءات والإستراتيجيات التي تنتمي إلى فروع علـــم لغة النص المختلفة ، وهي النحـــو والدلالة والبراجماتية اللغوية .

وينبغي في إطار التصورات الجديدة أن نبرز هنا أن تحول التحليل النصي إلى اعتبار النص وحدة التحليل الكبرى ، وحدة متكاملة، ليس تحولاً شكليا ؛ وذلك لأن التحليل اللغوي الذي ينطلق من وحدة الجملة يعني أساساً بمكوناتها وصولاً إلى الكشف عن علاقاتها ودلالاتها. أما في التحليل النصي تكون البداية في أغلب مدارسه من المعنى الكلي ،

من المعايير الكيفية ، من مستوى العلاقات والدلالات ، من أبنية تحتية تجريدية .

ومن الضروري أن نؤكد أن البحث اللغوي بكل اتجاهاته قد عالج عدداً من القضايا الجوهرية التي ينشغل بها البحث النصي في الوقت الحالي، وتمثل الأفكار والتصورات التي طورتها طرق البحث اللغوي فيما يتعلق بصور الاستخدام وأنواع السياقات والربط بين المقام والمقال والمعاني النحوية والعلاقات الدلالية الحقيقية والدلالات المجازية والأبنية المحتملة والأبنية الفعلية ونحوية الجمل وشروطها وعلاقتها بالمقبولية وغير ذلك محاور الاتجاهات النصية المختلفة.

إن التراث النحوي الضخم عن الجملة يشكل حصيلة جوهرية تمد الوصف النحوي للنص بأدوات ومفاهيم لا يمكنه الاستغناء عنها، ولكن إطار نحو النص ومبادئه يلزم البحث عن نماذج أشمل وطرق وصف مغايرة قادرة على استيعاب ذلك التحول وتقديم محاولات جديدة لتحقيق الكفاية الوصفية والتحليلية.

ومن أبرز دواعي ذلك التحول أن نحو النص لا يقر للجملة بالاستقلال. وهذا مبدأ أساسي يؤدي حتماً إلى أن نحو الجملة غير كاف لوصف تتابعات كبرى متجاوزة للجملة، وظواهر تتعلق ببنية النص ككل، وبعبارة أخرى إن الجملة في النص ذات دلالة جزئية، ولا يمكن أن تتقرر الدلالة الحقيقية لكل جملة داخل ما يسمى بكلية النص إلا بمراعاة الدلالات السابقة واللاحقة في ذلك التسلسل / التتابع الجملي ، إذ ننظر إلى النص مهما صغر حجمه على أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء أو بنية معقدة متشابكة ، مكتفية بذاتها دلالياً ، يتحقق التماسك بين عناصرها المضمونية والائتلاف أو الترابط بين عناصرها الشكلية.

وهكذا تكون مهمة التحليل النصي تحديد أشكال الترابط

والتماسك في النص أو وصف عناصر النص المضمونية والشكلية أو الكشف عن الروابط الداخلية الواقعة داخل النص والروابط الخارجة الواقعة خارج النص وغيرها من الأمور التي تتجاوز بوضوح مهمة تحليل الجملة .

وتمثل وجهة نظر بوجراند / درسلر فيما يتعلق بضرورة التحول مبدأ مقبولاً بين كثير من علماء النصن وهو ما يعكسه قولهما : إن المعنى الكلي للنص أكبر من مجموع المعاني الجزئية للمتواليات الجملية التي تكونه ، ولا تنجم الدلالة الكلية عنه إلا بوصفه بنية كلية كبرى ، فالنص ينتج معناه إذن بحركة جدلية أو تفاعل مستمر بين أجزائه . ومن ثم ننظر إلى ذلك الانسجام الداخلي بين الدلالات الجزئية وليس إلى ذلك الانتقال المعهود والمنظم من الجزء إلى الكل.

وفي إطـــار التصور الخاص يزاح الستار عن التســـاوق بين المضامين الجزئية في إطار بنية كلية ذات مضمون أشمل . ومن ثم علينا أن نستخرج المعايير التي يجب أن تفي بها النصوص، كيف تنتج/ وكيف تتلقى، وكيف تستخدم في سياق ، بل إن أهم سؤال هنا هو السؤال عن وظيفة النصوص في تفاعل إنساني[5].

يبرز هذا الرأي سمة بارزة من سمات التحول عن تحليل الجملة، وهي البنية الدلالية التجريدية محور التحليل النصي ، فإذا كانت وسائل الربط التركيبية في عدد من النصوص غير قادرة على إثبات التلاحم والانسجام بين عناصرها فإن وسائل التماسك الدلالي كمضمون النص وعلاقته بالمضامين الجزئية والإحالة أو الدلالات والإشارية وتوليد المعاني والأبنية العميقة والتطابق والتقابل والتناقض والتوازي والتماثل والاعتراض والتكرار وغير ذلك ، تمكن من التدليل على التفاعل والترابط الداخلي بين أجزاء هذه الوحدة الكلية أو البنية الكبرى.

ويضم التحليل النصي أيضاً وسائل براجماعتية (تداولية)، كما أشرنا من قبل، مثل طبيعة الحدث الاتصالي وصوره ومواقف الاتصال وسياقاته ومقاماته وآثاره ومقاصده، وعمليتي الإنتاج والتلقي ودرجات الإنتاج وكفاءات التلقي والعلاقة بين منتج النص ومتلقيه وغير ذلك مما يمثل تصورات غير لغوية دخلت في نسيج التحليل النصي الذي يعكس انصهار مكونات تركيبية ودلالية وبراجماتية في بوتقة واحدة . ولكن ذلك لا يعني تشكل اتجاه نصي محدد عن ذلك الانصهار، بل اختلفت الاتجاهات النصية فيما بينها تبعاً للكم الذي توظفه في نماذجها من تلك المكونات.

ويحدد كلاين في إجابة عن سؤال طرحه مدخلاً للكشف عن المهمة التي ينبغي أن ينجزها التحليل النصي أموراً ثلاثة هي :

أ – كيف بني نص بعينه .

ب – ما المعنى الكلي لنص بعينه .

جـ – ما الخصائص الجمالية لنص بعينه بالنسبة لقارىء بعينه .

وتكمن المهمة في إطار ذلك التصور في وجوب رصد العلاقات الخاصة في كل نص وفي الإشارة إلى الكيفية التي صارت من خلالها القوانين العامة مؤثرة أو فاعلة . بيد أن عدم القيام بمحـــاولات جادة للوقوف على القوانين الفاعلة هنا على نحو منظم ومحدد، وكذلك عدم وجود بحوث كافية عن الظواهر الدلالية المهمة ، كالغموض مثلاً الذي يرتبط بعدم تحديد الأعراف (التقاليد) من جهة ، وبالمعرفة المسبقة من جهة أخرى . ولا يرى أن مهمة التحليل النصي تطوير نظرية دلالية صالحة للتطبيق في كل لغة على حدة، بل تنحصر في أمرين :

أ – بيان ما هو ضروري في حال بعينها ومع نص محدد بالنسبة للمعرفة الأولية والقاعدة الخاصة .

ب – إبراز الدلالة بناء على هذا التحليل ونظرية المعنى[6].

وتجدر الإشارة هنا قبل المعالجة المفصلة للتطورات المختلفة حول التحليل النصي في اتجاهين بارزين من اتجاهات البحث النصي المعاصرة إلى حصر مهمة التحليل النصي في اتجاه نصي يتخذ من معايير علم النفس والمنطق والفلسفة مبادىء تحليل جوهرية في إيضاح كيفية تشكل أوجه التعدد الدلالي أو الغموض على السطح ، وتمكين مستخدم اللغة من إزالتها . ويستند إنجاز تلك المهمة إلى اتفاق حول تصور جوهري ، وهو أن للنص دلالات أو ظلالاً للمعاني تنحرف بعضها عن بعض ، غير أنه يوجد محور مشترك لعمليات محتملة مضمون مشترك يمكن أن يكتشفه كل مستخدمي اللغة بشكل متواصل. وعلى الرغم من المحاولات الجادة التي بذلت للكشف عن أسباب الغموض والاعتماد في تفسيره على وسائل دلالية وبراجماتية، ومقولات لغوية أحياناً وغير لغوية أحياناً أخرى فماتزال نتائجها محدودة وقاصرة عن تقديم تفسيرات دقيقة ومقنعة لهذه الظاهرة .

ويهمنا هنا أن نتوقف عند مهام التحليل النصي لدى كل من فان دايك وبوجراند / درسلر . ونشير – ابتداء – إلى أن مقولات الاستعمال والتأثير والتفاعل والتواصل قد شكلت محاور نماذجهم التحليلية، فقد وظفت فيها في صورة دقيقة ومنتظمة . وقد حاول فان دايك أن يبرز العلاقات الوثيقة بين هذه المقولات على نحو متفرد . إنه لا ينكر بادىء الأمر أنه قد عنى أصحاب الاتجاه النصي بشكل أساسي عند وصف النصوص بمستويات التحليل المختلفة (الدلالية والبراجماتية والأسلوبية) وبأوجه الترابط بين النصوص وأنواع السياقات المختلفة وبخاصة بالسياق النفسي والاجتماعي . ولكن هذا العلم ، يعني علم النص، يستهدف – في حقيقة الأمر – ما هو أكثر عمومية وأكثر شمولية ، فهو يتعلق بكل أشكال النص الممكنة وبالسياقات المختلفة المرتبطة بها من جهة ، وبمناهج نظرية ووصفية وتطبيقية من جهة أخرى[7].

موضوعه الأساسي إذن بنية النص واستعماله في سياقات تواصلية مختلفة . ويذهب إلى أن أشكال الاستعمال اللغوي وأشكال الاتصال لم تلق انتباهاً كافياً في اتجاهات التحليل التقليدية ، فماتزال الدراسة اللغوية التقليدية من وجهة نظره – قاصرة عن تحقيق تحليل منظم لأشكال الاستعمال اللغوي وسياقاته المختلفة.

وعلى الرغم من صلة علم النص الوثيقة بعلوم أخرى على نحو مكن من وصفه بأنه يمثل قدراً كبيراً من التداخل المعرفي ، كما أوضحنا من قبل، فإن ذلك التداخل لا يحول دون تميز علم النص بمهام خاصة . يقول فان دايك : غير أن مهمة علم النص لا تكمن في صياغة أو حتى في حل المشكلات الخاصة بتلك العلوم (التي تتداخل معه)، وإنما تكمن في عزل جوانب محددة منها ، وفي العناية بأبنية أو تراكيب وأشكال الاتصال النصية واستعمالاتها وتحليلها في إطار مدمج ومتداخل .

ويجب عليه أيضاً أن يبين كيف يمكن أن يؤثر شخص ما بمضمون معين، يعبر عنه على نحو أسلوبي محدد وعمليات بلاغية محددة وجنس نصي محدد ، وكيف يتلقى أفراد وجماعات تلك المضامين، ويستوعبونها من خلال أبنية نصية معينة ...[8]

يعتمد هذا المنهج على النتائج الرائدة التي حققتها مختلف العلوم الإنسانية وبخاصة علوم النفس والاجتماع والاتصال فما أطلق عليه " التحليل المضموني ".. ومن أمثلة تلك الصلة التنبيه إلى أنه إذا كان النحو يصف بشكل ما نظام القواعد التجريدية الذي تعتمد عليه اللغة في استخدامها الأمثل ، فإن علم النفس اللغوي وعلم النفس المعرفي يهتمان حالياً بشرح كيفيات الأداء الفعلي لهذا النظام اللغوي المجرد . وهكذا فإنه يتم وصف اكتساب النظام اللغوي في ظل بعض الشروط ، وخلال عمليات معرفية محددة ، كما يتم توضيح القواعد والاستراتيجيات

التي تحكم عمليات إنتاج النصوص وفهمها . وكذلك يمد علم النفس المعرفي علم النص بمعلومات دقيقة حول عمليات معرفية محددة تبنى عليها النصوص ولا يمكن أن يستغنى عنها ، فهو يوضح أو يقدم إيضاحاً جوهرياً حول كيفية إمكان مستخدم لغة ما أن يقرأ أو يسمع منطوقات لغوية معقدة مثل النصوص وأن يفهمها وأن يستخرج معلومات محددة ، وأن يختزن هذه المعلومات (بصورة جزئية على الأقل) في الذاكرة، وأن يعيد إنتاجها مرة أخرى[9].

وتتضح كذلك صلة علم النص بسلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال الاتصال النصي ، فالتفاعل بين الأفراد والجماعات يحدث من خلال نصوص تكشف عن المقاصد والمواقف وأشكال السلوك المختلفة. وكما أشرنا من قبل لا تحول تلك الصلة الوثيقة بين علوم مختلفة وعلم النص دون استقلاله في النهج والغاية ، ويضاف هنا إلى مهامه السابقة مهمة وصف العلاقات الخارجية والداخلية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة وشرح المظاهر العديدة لأشكال التواصل واستخدام اللغة، كما يتم تحليلها في العلوم المختلفة الأخرى ، وهو يشير كذلك إلى جميع أنواع النصوص وأنماطها في السياقات المختلفة من جهة ، ويتضمن جملة من الإجراءات النظرية والوصفية ذات طابع علمي محدد من جهة أخرى ، ولا ينبغي أن يفهم من هذه الاستقلالية الأولية والتفرد، لأن العلوم الأخرى قد عنيت بمعالجة مشكلات وظواهر نصية مهمة، لكن إعادة طرحها في إطار رؤية علم النفس يبرره إدراجه لأبعاد جديدة في التحليل كانت مهملة أو مهزولة ، فإذا كان علم اللغة يقتصر على الخصائص اللغوية في النظام اللغوي والاستخدام اللغوي ، فإن علم النص يجد في السمات غير اللغوية التي ظلت خارج مجال علم اللغة أهمية لا تقل عن السمات اللغوية ذاتها في تفسير النص .

إنه يعني ليس بالخصائص اللغوية فحسب ، بل بالخصائص الأخرى للمنطوقات أشكال الاتصال ، بالإضافة إلى العمليات التي تحدث عند فهم أشكال لغوية محددة، وعند إنتاجها لإيضاح كيفيات " الأداء الفعلي " للنظام اللغوي حين ينتج مستخدم لغة ما نصاً معيناً ، وحين يفهمه[10].

وهكذا يتعلق البحث عن كيفيـــة توظيف نص معين في لغـــة بعينها – في المقام الأول – بأبنية نحوية ودلالية وبراجماتية وأســـلوبية وهيكلية ، ولذا يعني البحـــث في توظيف النصوص تحليـــل خصائص معرفية عامة تمكن من إنتاج معلومة نصية معقدة وفهمها . ولا شك أن فان دايك يدرج في هذا التصور أيضاً كيف تحدد هذه الأشكال النصية المختلفة السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وكيف تغيرها ، وكيف يكون – على العكس مما سبق – محدداً بنية النص . ولما كان علم النص لا يبحث عمليات التفاعل والاتصال بحثاً دقيقاً مفصلاً ، إذ تضطلع علوم أخرى بتلك المهمة أساساً ، فإنه يستقى من تلك العمليات بعض أوجه النظر العامة حول الأبنية المميزة للنص والسياق.

إنه يهدف إلى صياغة نظرية نصية عامة تشكل الأساس لوصف شامل للأشكال النصية المتباينة وعلاقاتها المتبادلة يسهم بشكل فعال مع النظرية اللغوية في تشكيل نظرية عامة للاتصال الفعلي.

في إطار هذه الرؤية يعاد ترتيب مكونات التحليل النصي ، فإذا كان فان دايك قد آثر أن يبدأ من البنية الكبرى ، وهي بنية دلالية افتراضية تتسم بقدر كبير من الانسجام والتماسك ، فإن ذلك يعني أنه قدم في وضوح المكون الدلالي الذي يرى فيه قدرة تفسيرية أعلى مما يتمتع به المكون النحـــوي اعتباطياً . إنه يتلاءم مع عناصـــر المكون

البراجماتي التي حرص على بيان وظائفها وعلاقاتها بالمكون الدلالي من جهة ، ومدى ما يتحقق للمكون النحوي في إطـــار نموذج متكامل يربطـــه بالمكونين السابقين من جهة أخرى.

إنه يقترح صياغة جديدة لذلك النحو الذي يتخطى حدود الجملة أو الأبنية الصغرى أو الأبنية المستقلة أو المنعزلة ليصف متواليات جملية أو نصوص مترابطة متلاحمة . فلا خلاف أن النص يتكون من مفردات وأجزاء من جمل وجمل ومتواليات جملية ، ولكن الوقوف عند هذه الوحدات في المستوى اللغوي المختص يصعب أن يؤدي إلى إيضاح الخواص البنيوية الكيفية المميزة للنص .

فمن المعروف أن النحو نظام من القواعد والمقولات والتعريفات للغة ما، وليست معرفتنا اللغوية الحقيقية وتطبيقاتها في اتصالات لغوية سوى تجسيد غير مباشر لهذا النظام اللغوي . ولما كان كل فرد أو جماعة لغوية تستخدم بصورة متباينة النظام اللغوي ذاته، متصلاً بالظروف المختلفة وبالسياق الاتصالي ، فإن مهمة النحو – في رأيه – هي إعادة بناء النظام اللغوي العام والمجرد . إنه لم يعد يقتصر على الوصف، ولكنه استخدم مكوناً أساسياً في عمليتي إنتاج منطوقات لغوية وفهمها في لغة بعينها.

ويخلص فان دايك من ذلك إلى تحديد دقيق لصلة النحو بالكفاءة اللغوية ، إذ يقول : يستعين النحو إذن في تحليلاته (وفي وصفه لأبنية المنطوقات اللغوية على مستويات مختلفة أيضاً) بمجموعة من المقولات والتعريفات والقواعد التي تشكلت بشكل تجريدي ، ويمكن لصاحل اللغة لمعرفته الدقيقة بها أن يحدد القواعد التي تربط مقولات معينة بمقولات أخرى والقيود التي تتحكم في ضم ألفاظ ومركبات محددة تحت مقولة ما، إلى غير ذلك من أشكال الكفاءة الخاصة[11].

إن اشتغال النحو بمستويات المنطوقات اللغوية التي لها خاصية مجردة محددة واصطلاحية يعني - من وجهة نظر فان دايك - أن أغلب مستعملي اللغة يعرفون القواعد التي تميز هذه المستويات ويفترضون حين يتكلمون أن الطرف الآخر (السامع / السامعون) يعرف القواعد ذاتها تقريباً ، ويمكنه أن يتصرف وفقاً لها أيضاً ، وعلى ذلك تكون بغيته ليس القواعد التي تنحصر في وصف وتحليل ما هو قائم أو متحقق فحسب. إن مهمة نحو النص لديه - في هذا التصور - هي صياغة قواعد تمكننا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما بوضوح ، ومن تزويدنا بوصف للأبنية ولذا يجب أن يعد مثل ذلك النحو النصي إعادة بناء شكلين للكفاءة اللغوية بمستخدم اللغة في إنتاج عدد لا نهائي من النصوص[12].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقولات الأربعة الجوهرية في التحليل النصي، أعني الاستعمال والتاثير والتفاعل والاتصال قد شكلت المحاور الأساسية لمعظم الاتجاهات النصية بدرجات متفاوتة، إلى حد أن أغلب الحدود التي اقترحتها هذه الاتجاهات للنص ذاته قد صيغت في ضوء تلك المقولات ، فالنص مثلاً في رأي شميت هو كلٌ جزء لغوي منطوق من حدث اتصالي في عملية اتصالية ، وهو محدد موضوعياً (من جهة الموضوع)، ويؤدي وظيفة اتصالية واضحة ، أي يحقق إمكانية إنجازية ظاهرة ، ويحدد كليمونوف النص بأنه كلٌ يجب أن يكون تاماً من الناحية الاتصالية ، بينما تحدد الأجزاء النصية (الجمل والفقرات) من خلال استقلال اتصالي نسبي .

أما كلماير وماير - هيرمان فيذهبان إلى أن نص 1 ونص 2 يحدد بأنه مكون لغوي (من) تفاعل اتصـــالي - فعلي (نمط 1) أو يقصد به وحدات اتصالية تقـــوم فيها أدوات غير ملفوظة بوظائف اتصالية

(نمط 2). وعلى ذلك يعد من وجهة نظر نحوية وحدة نحوية، ومن وجهة نظر دلالية وحدة دلالية، ومن وجهة نظر اتصالية - براجماتية وحدة اتصال لغوية . أما واروزنياك فيرى أنه يمكن أن يكون النص منطوقاً أو مكتوباً ، حيث تراعى فيه عملية الاتصال .

وعلى ذلك تختلف النصوص فيما بينها على الأقل من الجوانب التالية :

- نص منطوق في مقابل نص مكتوب .
- نص مكون من جملة واحدة في مقابل نص مكون من أكثر من جملة .
- نص في صورة حديث انفرادي (حوار داخلي) في مقابل نص في صورة حديث (حوار) ثنائي .
- نص لغوي محض في مقابل نص خليط (حيث يضم أشكال اتصال أخرى)[13].

وأظن ما قدمناه من أمثلة يؤكد وجهة نظرنا - حيث لا يتسع المقام لمزيد من سرد لحدود النص المتعددة - حول تأثر أغلب اتجاهات التحليل النصي بهذه المقولات الأربع ، فليس غريباً إذن أن نلحظ في معالجتنا للأفكار التي طرحها فان دايك في محاولته صياغة نظرية تحليل نصية متكاملة تأثره بنتائج الدراسات التي عالجت هذه المقولات معالجة تفصيلية، بل إننا نلحظ أن التأثر بها قد بلغ مدى بعيداً في النظرية التي اقترحها بوجراند / درسلر كما سنرى فيما بعد .

وأظن أنه من الضروري قبل أن نختم مناقشتنا لنظرية التحليل النصي لدى فان دايك أن نبرز تصوره عن وضع المكون الدلالي فيها وذلك في إطار رؤيته الخاصة لعلم الدلالة ومهامه . يقول فان دايك : إن علم الدلالة يقدم وصفاً على مستوى معاني المفردات والمركبات ودور

المقولات وتكويناتها بالنسبة لمعنى الجملة . هذا على مستوى من مستويات الإدراك لأدواره . ويصف علم الدلالة في مستوى آخر كل تصورات المعنى المحتملة (أي الأبنية المفهومة أو التصورية) التي يمكن أن تعبر عنها جمل ما . فلا ينسحب علم الدلالة إذن - كما يزعم فان دايك - على معـان عامة ومفهومية للكلمات والمركبات والجمـل وحدها ، بل على العلاقات بين هذه المعاني والواقع الخارجي ، أي ما تسمى " العلاقات الإحالية "[14].

وهكذا فقد تعرض فيما سبق لتوظيف أشكال عدة من الدلالات، الدلالة المباشرة المستخلصة من أبنية الجمل ؛ وهي دلالة فعلية، ودلالة محتملة ؛ وهي دلالة يمكن أن تعبر عنها الجمل ، ودلالة إحالية ؛ وهي ما تحيل إليها الجمل ، ويلاحظ في إطار ذلك التشابك الدلالي أنه لا يكتفى بنحو يصف الجمل فحسب ، بل نحو يصف المتواليات الجميلة (أي سلسلة من الجمل)، يتخطى حدود الجملة ليربط بين مجموعة من الجمل، بل بين مجموعة من النصوص تشترك جميعها في تقديم معلومة محددة لا يمكن أن تستوعب مجتزأة .

فإذا كانت الوسائل النحوية قادرة على وصـف دقيـق وكاف للأبنية الصغرى والعلاقات النحوية - الدلالية بينها وتحليل أوجه الربط النحوي وأدواته وإمكاناته ، فإن مطالبتها بتجاوز ذلك إلى معالجة الدلالات المحتملة والإحالية والربط بين عوالم فعلية متحققة وعوالم محتملة مفترضة ليس منطقياً ولا مقبولاً .

وتتضح دوافع الحاجة إلى نحو متجاوز للجملة في إجابة عن سؤال طرحه في هذا السياق ، وهو كيف تحدد البنية النحوية والدلالية لجملة ما أو عدة جمل في المتوالية البنية النحوية والدلاليـة لجمـل أخـرى ؟ يقول : لا نستطيع أن نجيب عن هذا السؤال باستخدام مفاهيم

تقليدية ، وإنما نحتاج إلى مفاهيم تتجـاوز حدود الأبنية لتصـل إلى العلاقات العميقة بين الجمل والمتواليات والنصوص ، وهي ذات طبيعة دلالية في المقام الأول ، وتعد أوجه الربط التركيبية تابعة لها . ومثل ذلك الروابط الدلالية لا تتمثل في أشكال سطحية مباشرة ، بل تتجاوزها إلى العلاقات الإحالية التي تربط بين منطوقات لغة ما ، ووحداتها في " الواقع الخارجي"، إذ ثمة " عالم محتمل " يجاور " عالماً فعلياً "، ولا نستطيع عند تفسير النصوص أن نقف عند حدود عالمها الفعلي المتمثل في أشياء مادية ، فإنها ترمز إلى دلالات أشد عمقاً . ولا يتحقق الفهم بل عمق الفهم بالوقوف على مكونات عالم قائم فحسب[15].

إن العالم – في إطار هذا التصور – مجموعة من الوقائع، وتتكون الوقائع من أشياء ذات علامات محددة وعلاقات متبادلة. ويقابله عالم محتمل مفترض يترجم هذه الوقائع وعلاماتها وعلاقاتها إلى دلالات مفهومية تجريدية . لقد يكون للنص عوالم فعلية تتبادل فيما بينها ، وقد نتج عن هذا الثراء في المدلولات والإيحاءات أن تتشكل عوالم محتملة مناظرة تقدم أشكالاً متنوعة من التفسيرات للنص .

وقد أدى النظر إلى النص بوصفه كلاً منسجماً – إذ يتركز التحليل النصي على الأبنية الكبرى أساساً – إلى العناية بإيضاح أوجه الترابط الداخلي الذي يضم أجزاء النص في وحدة كلية ، وكلها تندرج تحت مصطلح التماسك الدلالي (Kohärenz) تميزاً لـه عن الربط النحوي (Kohe sion). إن التماسك الدلالي ذو طبيعة دلالية، ويتميز بخاصية " خطية "، أي أنه يتصل بالعلاقات بين الوحدات التعبيرية المتجاورة داخل المتوالية النصية.

ويرى فان دايك – في محاولته لإبراز سمات هذا المعيار النصي الجوهري – أنه يوضح العلاقات بين قضايا فردية وقضايا أخرى (أو

مجموعات قضوية) داخل متوالية ما ، كما أن التماسك يتحدد على مستوى الدلالات حين يتعلق الأمر بالعلاقات القائمة بين التصورات والتطابقات والمقارنات والتشابهات في المجال التصوري ، كما يتحدد على مستوى الإحالة أيضاً ، أي ما تحيل إليه الوحدات المادية في متوالية نصية من وقائع وحالات . وهكذا فإنه يمكن أن يطلق على متوالية ما أنها متماسكة دلالياً ، حين يمكن أن تفسر كل قضية في المتوالية مفهومياً أو صدقياً مرتبطة بتفسير قضايا أخرى في المتوالية أو قضايا خاصة أو عامة متضمنة من خلالها[16].

لابد للمتواليات إذن أن تحقق شروط التماسك الأفقي ، لكن تحليل النصوص لا يكتفى بهذا المستوى بل يتجاوز مجموعة أبنية المتواليات للوصول إلى أبنيتها الكبرى ، ويوجب ذلك التجاوز أن نميز ابتداء بين ما أطلق عليه أبنية صغرى وأبنية كبرى ، وتلزم الإشارة هنا إلى أن عودة فان دايك إلى الجملة كان لازماً ، ولكن في صورة قضية . فقد تشكل جملة واحدة أو على الأصح مفهوم قضية داخل النص الأساسي الدلالي للنص كله ، إذ اختلفت النظرة إليه، لأن المدخل إليه بني على اعتبارات براجماتية في المقام الأول تركز على العلاقة بين البنية والقصد والسياق والموقف وغير ذلك من عناصر الاتصال .

والأبنية الصغرى مصطلح يطلق علي أبنية الجمل والمتواليات في النصوص، وتشكل مجموعة الأبنية الصغرى البنية الكبرى التي لها قواعدها ووظائفها . وتوصف الأبنية الكبرى بأنها ذات صبغة دلالية ، وذات طابع شمولي وهي تمثيل تجريدي للدلالة الكلية للنص ، وهي أبنية دلالية مجردة ومفترضة أو أبنية تجريدية كامنة تمثل منطق النص، وغير ذلك مما يعكس أنها لا تتحقق في ظاهر النص ، ولكنها إثبات التماسك الداخلي للنص ، لأن النص ذاته يعد بنية كبرى ذات وحدة كلية شاملة .

وقد أشرنا آنفاً أن النصوص لا تكتفي بما تحققه المتواليات من شروط التماسك الخطى ، بل لابد من تحقق تماسك كلي من خلال تلك الأبنية التجريدية ، فإذا كان المتكلمون يدركونها بشكل ضمني ، فإن المتلقين قادرون على اكتشافها وتحديد إطارها لأن مفهوم التماسك تتجلى فيه كفاءة المتكلم في عملية إنتاج النص وكفاءة المتلقي في عملية فهمه وتفسيره .

ويؤكد فان دايك أن أساس انتقال الوصف هو تحقق شروط أو قيود الربط والتماسك في المتواليات ، فإذا تم ذلك فينبغي التحول إلى مستوى آخر للوصف ، ويعني ذلك ليس بأوجه الربط بين جمل متفرقة وقضاياها فحسب ، بل بأوجه التماسك التي ترتكز على النص بوصفه كلا، أو بالوحدات الكبرى للنص بوجه عام ، ويطلق على هذه الأبنية القضوية العامة الأبنية الكبرى .

بيد أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار هنا أنه ليس كل الأبنية الصغرى قادرة على تشكيل بنية كبرى ، وإنما لابد لمتواليات الجمل أن تحقق شرط التماسك الدلالي، لأن البنية الكبرى للنص ليست – في حقيقة الأمر – سوى تمثيل تجريدي للدلالة الشاملة للنص . ويلاحظ هنا كذلك أن متواليات الجمل التي تمتلك بنية كبرى فحسب هي التي تحدد بأنها نص . لقد ألح فان دايك على هذا التصور بطرق مختلفة في مواضع عدة ، ومن ذلك قوله : يفترض أنه توجد أبنية نصية خاصة ذات طبيعة عامة ، أي أبنية كبرى ، وان هذه الأبنية الكبرى ، وفق طبيعتها ، دلالية ، ولذا تتمثل البنية الدلالية الكلية لأي نص بصورة مجردة في البنية الكبرى ، وبينما يجب أن تلتزم المتواليات قيود التماسك الأفقي ، فإن النصوص لا يجب أن تفي بهذه القيود فحسب ، بل بتلك القيود الخاصة بالتماسك العام (العلوي/ الرأسي / الشامل)[17].

وهذا شرط آخر يلزم تحققه في النص ، ولا ينبغي في إطار هذا التصور أن يخلط بين التماسك الأفقي (الخطي / النحوي) المتحقق فعلياً، والتماسك العام (الرأسي / الدلالي) التجريدي المفترض ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، ولا يجوز الفصل بينهما، وغير ذلك من الأمور التي يلزم مراعاتها ، لأن لكل منها وظيفة معينة ودور محدد في عملية تفسير النص .

ويجب أن نوضح - ابتداء - اختلاف طبيعة قوانين الأبنية الكبرى عن قواعد الأبنية الصغرى ، فالأولى اختيارية ، تستخرج من النصوص ذاتها ، قابلة للتعديل والتغير وفق أشكال النصوص ، ذات طبيعة عامة وعرفية ، لا يفرضها النظام اللغوي خلافاً للثانية التي توصف بأنها إجبارية ، ترسخت في تراث عريق ، تحكمية غير قابلة للتعديل، ولكن ممثلي تحليل الجملة أو النص يتفقان في أن مستعملي اللغـــة يدركونها جميعاً بصـــورة ضمنية ، أي يمتلكـــون ناصيتها ويستخدمونها ، لأنها تتشكل مع نشأتهم بصورة طبيعية في بيئة معينة مشتركة ومحيط واحد .

ويطرح فان دايك في هذا السياق سؤالاً مهماً أيضاً، وهو هل يمكن أن ينحرف مستخدم اللغة عن قوانين تلك البنية الكبرى مثلما يمكن وقوع انحراف عن قواعد البنية الصغرى عند إنتاج المنطوقات اللغوية بأشكالها المختلفة ؟

ونلحظ في إجابته عنه قبولاً لوقوع مثل ذلك الانحراف على المستويين سواء أحدث ذلك عن وعي أو غير وعي ، إذ إنه يقول : وقياساً على المعرفة القائلة بأن مستعملي اللغة ينحرفون أحياناً عند إنتاج الجمـــل عن القواعد الدلالية والتركيبية ، وبخاصة في الاســـتعمال اللغوي الشفهي في سياقات محددة ، فإنه يمكن أن تنحرف أيضاً نصوص

ما (ملفوظة) عن قواعد التماسك الأفقي العام . ويمكن أن يحدث هذا بوعي تام (مثلما هي الحال في الشعر الحديث أو بوعي اقل من الحديث اليومي....[18]

ويهمنا هنا ما تحققه تلك الأبنية الكبرى للنصوص، من تماسك كلي ، إذ إن الترابط العام للنص يستقر على مستوى القضايا الفردية ، وبذلك يمكن أن تشكل التتابع الكلي أو الجزئي لعدد كبير من القضايا وحدة دلالية على مستوى أكثر عمومية .

ولما كان متجاوزاً للأبنية النحوية السطحية، فقد سعى علماء النص إلى البحث عن أشكاله المختلفة في كم غير محدود من النصوص، حتى في تلك الحالات التي قد يبدو فيها النص مفككاً من أبنيته السطحية الظاهرة ، إذ يمكن الوصول إلى بنية عميقة محكمة لـــه ، تفسر ذلك التشتت الخارجي وتبرز طبيعة ذلك التماسك الذي ضمن لها من خلال تلك البنية شكلاً من أشكال الترابط والانسجام بين أجزائها .

إنها بغير شك مهام تتجاوز قدرات المناهج التقليدية، إنها مهام تتطلب مناهج قادرة على استيعاب مفاهيم ومعلومات ومعارف منطقية ودلالية وفلسفية ونفسية وغيرها تؤازر التصورات اللغوية ويمكن من خلال عمليات دمج كل ذلك بإعادة الترتيب والتنظيم تشكيل إجراءات واستراتيجيات تحليلية ذات كفاءة تفسيرية عالية .

ونضيف إلى ما سبق سمة مهمة من سمات الأبنية الكبرى، وهي ما أطلق عليه فان دايك " نسبية مفهوم الأبنية الكبرى " إذ يقول : يمكن أن تدخل بنية كبرى في بنية كبرى أكبر منها، إذ توجد مستويات محتملة ومختلفة للبنية الكبرى في نص ما، بحيث يمكن أن يقدم كل مستوى أعلى (أعم) للقضايا في مقابل مستوى أدنى ، بناء أكبر ، ونطلق ببســاطة على تلك البنية الكبرى الأعلى (الأعم) في النص الكلي

" البنية الكبرى للنص "، في حين أنه يمكن أن تكون لأبنية نصية محددة أبنيتها الكبرى الخاصة بها ، ونتيجة لذلك يتشكل بناء متدرج محتمل للأبنية الكبرى على مستويات متباينة[19].

وهكذا حين تتعدد الأبنية في النص فإننا نجد أبنية أكثر تحديداً وتخصيصاً ، تتدرج تبعاً لدرجة التحديد أو التخصيص منها من أدنى إلى أعلى إلى أن نصل إلى البنية الكلية الشاملة التي تضمها جميعها . بيد أنه برغم تعدد مستويات الأبنية في النص الواحد ، فإنه لابد أن تفي الأبنية الكبرى التي يرد إليها كل ما هو دونها بالتماسك الدلالي بين القضايا وتطابق الإحالات الذي يعتمد عليه في تحليل النصوص ، وبدونه يصير الربط بين أبنية النصوص سطحياً على مستويات وحدات جزئية ، غير أنه يجب أن نؤكد هنا على أمر لا يقل أهمية عما سبقه ، وهو أن للمتلقي دوراً مهماً في الكشف عن تلك البنية الكبرى التي تحقق التماسك الدلالي والمنطقي الكلي للنص في إطار ما يطلق عليه " الكفاءة التفسيرية للمتلقي "، إذ إنه بنفاذه إليها وفهمها وتفسيرها يصير قادراً على إيضاح عناصر هذا التماسك ومظاهره ، فهذه الكفاءة تمكن من كشف أبنية النص وتيماته وأهدافه ودلالاته وإحالاته ، إنها باختصار أساس تفسير النص .

ولما كانت الأبنية الصغرى تختلف عن الأبنية الكبرى من جهات عدة – كما أشرنا من قبل – فإن القواعد المستخدمة في الأولى – في إطار هذه الاختلافات الجذرية – غير كافية أو غير مناسبة لوصف الثانية مما استتبع ضرورة البحث عن قوانين أو قواعد خاصة بها، يمكن أن يطلق عليها " قوانين الأبنية الكبرى "، وتكـون مهمتهـا – كما حددها فان دايك – تعيين ما هو أكثر جوهرية في النص ككل من جهة الدلالة المركزية والدلالات الأخرى الثانوية المساعدة (أي من جهة مضمون

النص المدروس بشكل أساسي). وبالتالي تقتصر القوانين (أو القواعد) الكبرى على المعلومات الجوهرية في النص، وتغض الطرف (تهمل) عن تفاصيل، قد تكون مهمة في حد ذاتها لمقاصد معينة ، ولكن ليس لفهم النص ككل . وتوصف تلك القوانين الكبرى بأنها إعادة تشكيل جزء من حصيلتنا اللغوية التي نضيف من خلالها دلالات معينة إلى كليات دلالية كبرى ، وأنها عمليات اختصار خاصة بالمعلومات والدلالات في الوقت نفسه ، وأنها تنظم إلى حد ما معلومة النص المعقدة للغاية[20].

إن الأبنية الكبرى – كما بينا – وإن اختلفت من شخص إلى آخر اختلافاً جزئياً فإن مبادىء أو أسس تكوينها في حد ذاتها لا تتغير ، فإنه ينبغي أن نضع في الاعتبار دائماً مسألة التوافق بين مستعملي اللغة ، برغم اختلافهم تبعاً لمعارفهم في اختيار عناصر من النص ، يرون أنها مهمة للفهم ، وحذف أخرى منه ، يرى أنها غير مهمة . وبغير هذا التوافق يستبعد كل فهم ضروري لانتقال المعلومات ، ويستحيل التواصل بين أفراد الجماعة اللغوية ، إن مستخدمي اللغة – في رأي فان دايك – قادرون على تقديم اختصار للنص ، أي إنتاج نص آخر ، يشتمل على علاقات خاصة بالنص الأصل ، حيث يقدم مضمونه في إيجاز ، ويقومون بذلك بناء على قواعد عامة وعرفية (اصطلاحية) يطلق عليها – كما أشرنا من قبل – قوانين (أو قواعد) الأبنية الكبرى[21].

وأظن أنه ليس من المجدي تفصيل تلك القوانين في هذا الموضع الذي يعني بغبراز مكونات التحليل النصي في نظرية نصية بارزة اقترحها فان دايك لإعادة تحليل النصوص من خلالها، كما أننا سنفصل القول فيها حين نعرض لذلك الاتجاه النصي فيما يلي، على أية حال نختم تحليلنا بفكرة عامة عنها، إذ يلاحظ أن فان دايك يحصر قوانين الأبنية الكبرى في أربعة قوانين هي[*] :

1 - الحذف 2 - الاختيار 3 - التعتيم 4 - التركيب أو الإدماج

ويلاحظ أنه من الناحية الشكلية تكون القاعدتان الأوليان قاعدة الإلغـاء ، والقاعدتان الأخريان قاعدة الإحـلال (الاستبدال). ويذهب فـان دايك إلى أن تلك القوانين الأربعة الكبرى يجب أن تفي بما يسمى بمبدأ " الاستلزام أو التضمن الدلالي " وهو يعني أن كل بنية كبرى متكونة من خلال قوانين كبرى يجب أن تكون متضمنة دلالياً ، بوصفها كلاً داخل سلسلة القضايا التي يطبق عليها القانون . وهكذا يمكن أن تتبع البنية الكبرى من ناحية المضمون ، البنية الصغرى أو إحدى الأبنية الكبرى الأخرى التالية[22].

وينماز التحليل النصي الذي ارتضاه بوجراند / درسلر عند تحليل فان دايك بإسناد وظائف أكبر للمكون البراجماتي " التداولي "، وإن لوحظ في بعض المواضع تعاضد المكونين البراجماتي والدلالي من جهة، وتلاحم المكونين النحوي والدلالي من جهة أخرى . لقد بدا تحليلهما - كما أشرنا - بتحديد للنص بوصفه نشاطاً إنسانياً أو حدثاً اتصالياً يجب أن تتوفر فيه سبعة معايير لتحقيق نصيته . وقبل أن نعرض لهذا التحليل بتفصيل عناصره وأدواته نشير إلى أنهما يقرران - ابتداء - أن بعض مهام علماء النص يمكن ملاحظتها في محاولات لغوية وغير لغوية شغلت بمحتوى النصوص في المقام الأول .

ومن تلك المهام :

أ ــ وصف عمليات إنتاج النص ونتاجات مؤلف ما أو مجموعة من المؤلفين في زمن بعينه ومكان بعينه .

ب ــ العثور على دلالات إشكالية للنصوص أو متنازع عليها .

جـ - تقييم النصوص .

ويذهبان إلى أن محاولة تشـكيل هذه المهام تشـكيلاً منظماً وموضوعياً أدت إلى تطبيق مناهج لغوية على نصوص أدبية (كما هي الحال شبيتزر ولفين وياكبسون وفندايك وغيرهم)[23].

إن تحول منهج التحليل النصي عن المناهج السائدة ليس تحولاً شكلياً كما قلنا ، بل هو تحول جوهري اقتضى تعديلات جذرية لا تقتصر على مكوناته وعملياته وعناصره فحسب ، بل التصور الأولى الذي يمثل نقطة البداية في ذلك التحليل التي يمكن أن تعكسها عبارة كوزريو : لا ينبغي على البحث اللغوي أن يقتصر على الاشتغال بمعرفة متحدث ما بلغة ما فحسب ، بل عليه أن يعني أيضاً بمعرفته بأوجه التقنية الخاصة بتحول معرفة لغوية ما إلى نشاط لغوي .

إنه لا يرى كفاية في قصر البحث اللغوي على معالجة مسائل الاستعمال أو الأداء اللغوي في إطار النحو والدلالة، بل تجاوز الاهتمام بالنص الفعلي، أو الأداء اللغوي المتحقق فعلاً للمبدع إلى الأنشطة والعمليات الذهنية التي تتم في ذهن المبدع ، قبل عملية الإبداع أو في أثنائها، بغض النظر عن الفروق الماثلة في أبنية اللغة الفعلية. وكذلك – في اتجاه مضاد ولكنه مكمل – إلى العوامل التي تتعلق بعملية تلقي النص. والتي تؤثر في كيفيات التعامل معه أو ردود أفعال مستخدمي اللغة تجاه النصوص في مواقف وأحوال متباينة أو ما يسمى بطرق القراءة أو إعادة القراءة .

وهكذا امتد التحليل النصي ليضم إلى عمليات الدرس اللغوي للمادة الفعلية ، مثل : التشكيل (الصياغة) والتأليف والتركيب والوصف والتفسير... ووسائل التحليل السائدة ، مثل الإضافة والحذف والاستبدال وإعادة الترتيب وغيرها . بالإضافة إلى علامات دلالية دقيقة ، مثل : التخصيص والتفـرد والتخالف والتماثل والتعمـيم والتداخل والقصـد

والغرض وغيرها وكذلك تصورات براجماتية محورية تتصل بعوامل فاعلة وإجراءات محددة واستراتيجيات ضرورية في عمليتي الإنتاج والفهم (أو التلقي).

ومن أهم هذه العوامل السياق الذي يضم من وجهة نظر بوجراند/ درسلر المحيط الثقافي والاجتماعي والمعرفي والتاريخي ، وتبرز هنا تلك العلامة الوثيقة التي أنشأها تحليلهما النصي بين النص والسياق من جهة ومحيط المضمون المقصود من جهة أخرى . إلى الحد الذي جعلهما يذهبان إلى أن الإسهام الرئيسي لعلم النصوص يكمن في تسجيله المنظم للعلاقات بين اللغة والسياق غير اللغوي للإتصال .

ومن المفيد في هذا المقام أن نعرض لأهم الملاحظات التي سجلها كوزريو في محاولته لإيضاح لتحديد السياق والموقف وأقسامهما والفروق بينهما . يقول في بيان الفرق بين السياق والموقف : السياق (Kontext) هو المحيط اللغوي الخالص للعلامة في النص، أي ما قيل وما سيقال . أما الموقف (Situation) فهو المحيط غير اللغوي للعلامة أو لسلسلة من العلامات بما فيه من ظروف وملابسات تصاحب الحدث اللغوي ، فضلاً عن معلومات يتجاوزها المتكلم والمستمع ، إذا كانت معلومات تقع بينهما[24].

ويفرق كذلك بين السياق وعالم الخطاب فيذهب إلى أن السياق هو الحقيقة الكلية المحيطة بالعلامة ، ويمكن أن تكون هذه الحقيقة مستمدة من العلامة أو من شيء آخر ليس بعلامة . أما عالم الخطاب فيعني نظام عالم الدلالات الذي ينتمي إليه النص، والذي يحصل النص من خلاله على شرعيته وفاعليته ودلالاته الخاصة .

وفي إطار إيضاحه للفروق الدقيقة بين عناصر المحور الجوهري في عملية الاتصال يقسم الموقف إلى موقف مباشر، وهو

ما سبق تحديده ، وموقف غير مباشر ، وهو الذي تشكله الظروف والأحوال الزمانية والمكانية الفعلية التي تنشأ في ذاتها من الحدث اللغوي ، ويقسم السياق إلى أقسام ثلاثة : سياق لغة بعينها وسياق الخطاب والسياق غير الخطابي . أما أنواع السياق غير اللغوي ؛ وهو المحيط في مصطلح بوجراند/ درسلر ، فهي السياق الفيزيقي والامبريقي والطبيعي والعملي والتاريخي والحضاري ... إلخ[25].

ويهمنا في هذا المقام أن نشير إلى تأكيده في هذا التحليل النصي على دور العلاقة الغائبة ، فهي علاقة بين العلامات المستخدمة بالفعل في الحديث اللغوي والعلامات الأخرى المحتملة في اللغة ذاتها . الأمر هنا لا يتعلق إذن بسياق العامات القائمة في النص فحسب ، بل بتلك العلامات التي تنشط في ذهن المتلقي وتتفاعل مع تلك العلامات من خلال عملية التفسير والفهم . وقد أكد كذلك على كفاءة المتلقي في تفسير الفراغات المتروكة في النص أو الكشف عن قصد المنتج عند سكوته عن إصدار علامات منطوقة أو مكتوبة في مواضع متفرقة داخل النصوص .

ليس من الغريب إذن أن يثير تغليب المكون البراجماتي إلى حد كبير وعقد صلات وثيقة بينه وبين المكونين الدلالي والنحوي في التحليل النصي لدى كل من بوجراند / دسلر ، تساؤلات كثيرة ، وأن يتطلب إيضاحات كافية ومقنعة عن ضرورات ذلك التحول المنهجي . ومن تلك التساؤلات فيما ذكره بوجراند / دسلر :

- ما معايير الفصل بين النص (النصوص) واللانص (نصوص) ؟
- هل تعكس القواعد المسلم بها العمليات الإنسانية عند إنتاج نص ما أو عند تلقيه ؟
- أليس من المجدي تشكيل نحو ذي كفاءات منفصل لكل من المتكلم والسامع ؟

- هل توجد معايير للحكم على نص ما بأنه " نحوي " أو " جيد السبك " .
- هل يوجد تراسل بين بنية النص وبنية العالم أو بين بنية النص (الداخل) والعالم (الخارج) ؟
- كيف يصاغ معنى ما في نص ما أو كيف يتحقق في نص ما ؟
- كيف تتجلى كفاءة المتكلم في التعبير عن فكرة ما بأشكال متباينة وكيف تتجلى كفاءة السامع في تحديد المضمون المشترك لمنطوقات متباينة في الظاهر ؟
- هل تعالج النصوص التي لا تتوافق ومواصفات النحو والدلالة أم توضع كل أشكال النصوص موضع الدرس والتحليل ؟
- ما الآليات التي تتوسط بين النصوص الفعلية وصياغات النص الواصفة أو التحليلية ؟[26]

وفي الواقع لا يتسع المقام لسرد التساؤلات الأخرى التي طرحت في إطار هذا التصور الخاص لتحليل النص ، الذي تركز في تفسير المعايير السبعة ، التي تمثل شروط وصفل ناتج لغوي ما بأنه نص، تفسيراً دقيقاً مفصلاً ، وتهيمن المقولات الأربعة الأساسية التي أشرنا إليها من قبل ، أعني الاتصال والتفاعل والاستعمال والتأثير ، على هذا الاتجاه أيضاً . ومن الأدلة البارزة على هذا الزعم قول بوجراند / درسلر: لا يجوز أن يفسر النص على أنه تكوين كلي مكون من مورفيمات وجمل ، إن المورفيمات والجمل – فيما نزعم . تعمل بوصفها وحدات ونماذج عملية للإشارة إلى معان ومقاصد في أثناء الاتصال[27].

إن البحث هنا يجب أن يتجه إلى الكشف عن كيفية تشكيل مستخدم اللغة المعني في موقف اتصال واقعي . وفي إطار هذا الهدف تتآزر معايير النص ، إذ لا جدوى من دراسة الربط والتماسك إلا في

إطار كيفية تشكل العلاقات وأوجه الربط بين الأحداث الاتصالية. ولا ينعزل ذلك في التصور البراجماتي عن بحث موقف منتج النص (القصدية) ومتلقيه (المقبولية) والإطار الاتصالي (الموقفية).

لقد اقترح بوجراند / درسلر أن يعد النص ذاته نظاماً . نسقاً من العناصر التي تشكل وظيفة كلية ، فبينما تعد اللغة نظاماً مفترضاً من إمكانات الاختيار ، وإن لم تكن متحققة ، فإن النص يطرح نظاماً فعلياً، استقيت إمكانات الاختيار فيه، وتحققت لتشكيل بنية محددة (العلاقة بين عناصرها)، ويتم بناء هذه البنية من خلال إجراءات التحقيق[28].

إنه تصور لا ينفصل عما ترسخ في البحث اللغوي وبخاصة فكرة نظامية اللغة ، أو تشكل اللغة من مجموعة من الأنظمة، وتكون كل نظام من كم من العناصر، لكل عنصر منها وظيفته الخاصة التي تسهم في حركة مجموع العناصر ، ولا يعني استقلال كل عنصر بوظيفة فارقة بالنظر إلى العناصر الأخرى انفصاله عن ذلك المجموع ، بل يعد ذلك التفرد أساساً لتكوين العلاقات والقيم بين أبنية اللغة وأجزائها .

وإذا فهم النص في هذه المبادىء الأساسية، على أنه بناء في حال تفاعل دائم وديناميةٍ مستمرة لأنه منتج خارج عن اللغة التي هي نظام متفاعل نشط أساساً - فإنه يجب أن توصف كل مستويات اللغة انطلاقاً من كيفيات استخدامها ، أي لابد من تقديم المكون البراجماتي على غيره في هذا التحليل.

إن النص - في رأي بوجراند - نظام مركزي (كوبرنيكي Kybernetisches) يوجه باستمرار وظائف أحداثه المتحركة. فإذا خرج حدث ما (أو واقعة ما) عن أنظمة المعرفة الخاصة بالمشاركين في الاتصال ، عن اللغة والمضمون والقصد فإن ثبات نظام النص ينتهك ويجب حينئذ أن يعاد بناء ذلك الحدث من خلال عملية دمج منتظم ، وذلك

عن طريق إضافات أو تعديلات في مستودع المعرفة مثلاً . وهكذا لا يمتنع استخدام النص إلا حين يلفظ ذلك الدمج المنتظم، أي حين تظل أوجه تعارض له قائمة لا يمكن التغلب عليها . أما في إطار قيود عادية فإن المشاركين في الاتصال يكتسبون ثبات النظام ، ويحافظون في هذا الحال على استمرارية الخبرة – المعرفية من خلال اكتشاف العلاقات بين كل حدث مهم وسياقه[29].

لا يوافق بوجراند إذن على الحدود التي جعلت النص وحدة كبرى تعلو الجملة ، أو هو سلسلة من الجمل المتوالية تامة السبك أو هو بنية كبرى تجريدية تحكم عدداً من الأبنية الصغرى المتحققة بالفعل ، أو هو تكوين حتمي تتآزر عناصره وتتضافر مكوناته وتتلاحم علاقاته أو غير ذلك من الحدود التي لا يرفضها ، ولكنه يرى أنها قاصرة عن تقديم سمات فارقة له تجعل من العدول عن طرق التحليل التقليدية أمراً حتمياً ، وتسوغ في الوقت ذاته البحث عن بدائل تصلح للتعامل ليس مع أشكال الأداء والإمكانات المتحققة بالفعل على مستويات لغوية مختلفة ، بل بعلاقات مفهومية تجريدية بين عناصر النص ، وبأشكال التناسب بين النصوص وسياقاتها ، وتغير مقاصد المتكلمين ، وتعدد وجوه التلقي، وصلة ذلك كله بعوامل لغوية وغير لغوية .

إن وجوه التحليل النصي التي يسعى علماء النص إلى تطويرها باستمرار تظل محدودة قاصرة ما لم تستوعب تلك المهام الجديدة، وقابلة للتعديل والإضافة لتلائم ذلك التوجه الذي مانزال أكثر تساؤلاته موضع بحث ومناقشة .

إن الاتصال – في رأي بوجراند – لا يحافظ على استمرارية نظام النص فحسب ، بل يمنح الأولوية والمقبولية والمناسبة لمكوناته . ولكن ذلك لا يحول دون الإبداعية في النص . إنه يريد ألا يجعل من

مكونات تحليله قيوداً على تشكيل النص لدى المبدع أو استيعابه لدى المتلقي، يقول : في الوقت الذي يفقد فيه الفصل بين الجملة واللاجملة والنص واللانص أهميته ، تزداد أهمية صور تتدرج الفعالية والتأثير والمناسبة . تلك العوامل توجه ما يقال على نحو يماثل إلى حد بعيد القواعد المجردة في النحو والمنطق .

ومن الناحية العملية تسهم الفعالية في سهولة الاستيعاب، أي في إنجاز عمليات الانتباه والإدراك مع اعتماد ضئيل على القدرات (الوسائل). أما التأثير فإنه ييسر عمق الاستيعاب ، أي الاستخدام المكثف لقدرات الانتباه والتركيز تجاه المادة التي لا يتضمنها التمثيل السطحي الصريح . اما المناسبة فهي عامل يحدد التلازم بين ورودها ومعايير النصية، بحيث يمكن وضع تقديرات صادقة عن سهولة الاستيعاب أو عمقه[30].

يتعلق دور هذه العوامل بطبيعة النصوص ، إذ إنها تحدد القدر الذي يمكن أن تشغله تلك العوامل، فيلاحظ على سبيل المثال أنه في حال اللغة البسيطة والمضامين المألوفة أو الدلالات المتوقعة التي يسهل إنتاجها وتلقيها دون صعوبة كبيرة لا يكون للفعالية والتأثير إلا دور ضئيل محدود ، على النقيض من التأثير الذي تحققه اللغة الإبداعية والمضامين غير المألوفة والدلالات غير المتوقعة ويتصل بذلك التأثير القوي لهذه الصور الفعالية – العالية البعيدة المدى الشديدة ، وينعكس ذلك كله في الصعوبة الكبيرة التي تتكشف عند إنتاجها وتلقيها.

ولذا يرى بوجراند أن المناسبة يجب أن تتوسط في هذا الحال بين العوامل المتقابلة حتى يتجلى التوازن الصحيح بين ما هو عرفي (متفق عليه) وما هو غير عرفي (غير متفق عليه) في كل موقف . إن تحديد المناسبة والفعالية والتأثير لنص ما يطابق معيار قدرة الاستيعاب

الذي يستخدم عند إنتاجه وتلقيه . وفي الواقع لا توجد نقطة معينة ينتهي عندها الإنتاج نهاية قاطعة ، بل هي عتبة النهاية على أكثر تقدير، ويرى منتج النص عندها أن النتيجة تفي بالهدف المرجو ... كما أنه لا توجد نهاية مطلقة للتلقي ، بل هي عتبة النهاية ، عندها يتحقق فهم النص[31].

وهكذا يكون تحديد النص ، بدايته ونهايته ، غير خاضع لمعايير ثابتة تحكمية تسري على كل الأشكال ، بل يتشكل في أثناء عملية الاتصال من خلال علاقة وثيقة بين منتج النص ومتلقيه . إنه يريد أن يتجاوز الأداء والكفاءة بمفهوم تشومسكي ، بإثبات الوشائج بينهما ، بل بالاهتمام باستراتيجيات تحقيق كفاءة الأداء ، وعوامل ومكونات وإجراءات تحقيق كفاءة المتلقي.

إن بوجراند يلح على دور الاتصال كعنصر محوري من عناصر التحليل النصي، فهو - بالإضافة إلى ما ذكرنا - يقوم بعملية إلغاء مستمر وإعادة مستمرة للثبات من خلال انقطاع تتابع النص وأجزائه وعودته ، وعلى ذلك لا يحول الوعي بمعرفة الأولوية دون الإبداعية في الاتصال النصي ، بل على العكس من ذلك فإنه يمكن المشاركين في الاتصال من العثور على توجيه للإبداعية (عملية الإبداع) وبواعثها داخل نظام نصي قائم أو غير قائم (موجود من قبل أو يجب اكتشافه)[32].

إن بوجراند لا ينكر وجود صور تنتهك هذا النظام وتحول دون حركته ويصعب التحكم فيها مثل أوجه التعدد الدلالي والغموض والتناقض والابهام وغيرها ، ولكن المعايير التي اقترحها لتحقيق النص تقدم اقتراحات عدة حول وسائل معالجة صور الانتهاك ، ويذهب إلى أنَّ تلك المعايير ذات طبيعة علاقية ، أي تختص بالسؤال عن الربط بين مفهوم النص وبين مفهوم النصية ، ويكمن هذا الربط في أوجه تبعية نحوية على السطح (الربط النحوي)، وفي أوجه متعددة مفهومية في عالم النص

(التماسك الدلالي) وفي الموقف من النص (المقصدية والمقبولية) وفي التاليف بين الجديد والمعروف وبين غير المتوقع والمتوقع (الإخبارية) وفي السياق غير اللغوي (الموقفية) والعلاقة المتبادلة بين نصوص مختلفة (التناص)[33].

ومن البديهي أن يتسع هذا المدخل لإيضاح كيفيات الربط وأوجه التعالق التي ركز عليه التحليل النصي لدى بوجراند / درسلر ، وذلك لأننا سنفصل فيما يلي المفاهيم الخاصة بتلك المعايير في اتجاه نصي متميز، بيد أنه من الضروري أن نذكر أن محاولات الاتجاهات النصية المعاصرة لتحقيق التوازن بين دور المنتج ودور المتلقي من خلال بحث عمليات الإنتاج واستراتيجياته بصورة متوازنة مع عمليات التلقي واستراتيجياته ، رداً على إغفال الاتجاهات السابقة أو تجاهلها دور المتـــلقي قد أثمرت – في حقيقة الأمر – نتائج عكسية ، إذ شغلت جهود أو دراسات كثيرة إلى حد بعيد بالبحث في كيفيات التلقي وأدواته ودرجاته ، وتراجع الاهتمام بدور المتكلم ليجد في فروع بحثية أخرى نصيباً أوفر ، ولكن ذلك لم يحل على أية حال دون سيادة مبدأ أساسي لدى علماء النص ، ألا وهو أن درس علميات الإنتاج والتلقي تسهم في فهم النص وتفسيره تفسيراً أشمل وأدق .

من اتجاهات التحليل النصي المعاصر

الاتجاه الأول – نصية النص

إن أهم سؤال طرح في هذا الاتجاه هو السؤال عن " وظيفة النصوص في تفاعل إنساني أو النص في موقف أو النص في سياق " ؛ ذلك لأن النص في إطار هذا التصور بنية أو تشكيل أو تكوين ينتج معناه من خلال حركة جدلية أو تفاعل مستمر بين أجزائه . ومن ثم يتحتم بحث

ليس الترابط التركيبي بين مكوناته فحسب ، بل لابد أن ننفذ منه إلى الكشف عن أوجه الانسجام الداخلي بين دلالاته الجزئية ، وإبراز مظاهر التساوق بين مضامينه الجزئية أو إيضاح أوجه التعالق بين أبنيته الصغرى وأشكال التماسك بين أبنيته الكبرى باعتباره بنية كلية متلاحمة الأجزاء . وليس من شك أن هذا الاتجاه " البراجماتي " قد وضع الأسئلة المحورية الثلاثة في هذا المقام موضع بحث وتحليل ، فماتزال تطرح فيه الأفكار والتصورات في محاولات جادة ومتواصلة ، ولكنها ماتزال في مراحلها الأولى . وأظن أن هذه الأسئلة كانت الدافع الأساسي وراء وضع بوجراند / درسلر المعايير السبعة التي تحقق للنص نصيته إذا اجتمعت فيه، إذ قالا في التمهيد بعد إيضاح المقصود من وصف النص ، بأنه بنية كبرى شاملة : " ومن ثم علينا أن نستخرج المعايير التي يجب أن تفي بها النصوص ، كيف تنتج ؟ وكيف تتلقى ؟ وكيف تستخدم في سياق ؟ وبعبارة جامعة : ما وظيفتها في تفاعل إنساني ؟[34]

ويتعلق بالسؤال الأول ، وهو كيف ينتج النص ؟ كل العمليات والإجراءات والاستراتيجيات التي تحدث عن إنتاج النص. أما السؤال الثاني، وهو كيف يتشكل النص ؟ فيتعلق بالعمليات التي تحدث داخل النص وخارجه بين أجزائه النحوية والدلالية . أما السؤال الثالث ، وهو كيف يتلقى النص ؟ فيتعلق باستراتيجيات التلقي وظروفه وكيفياته .

ويرى فاتر في إطار تصور النص بأنه حدث اتصالي أو حدث كلامي كبير بأنه يجب أن يكون لمستخدم اللغة نظرة كلية عن مقاصد التفاعل ، سواء عند تخطيط (إنتاج) منطوق لغوي ما أو عند فهمه ... كما يذهب إلى أن خاصية ذلك التكوين النصي أنه موقف لغوي ممتد : موقف لغوي (1) ينتج فيه النص ، وموقف لغوي (2) يتلقى فيه ، لا يحدثان في وقت واحد .

ويلزم هنا أن نؤكد على أمرين ، الأول : أن النص غير

الاتصالي – في رأيهما – هو لا نص ، والثاني : لا يلزم تحقيق المعايير السبعة في كل نص، حتى يوصف بالنصية ، إذ يمكن أن تتشكل نصوص بأقل قدر منها – كما سنبين فيما يلي. ولكن بوجودها جميعاً يتحقق ما يسمى بالاكتمال النصي .

يعرف بوجراند / درسلر النص بأنه حدث اتصالي تتحقق نصيته إذا اجتمعت له سبعة معايير ، هي الربط والتماسك والقصدية والمقبولية والإخبارية والموقفية والتناص[36].

ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى ثلاثة أقسام :

1 – ما يتصل بالنص ذاته، وهما معيار الربط والتماسك.

2 – ما يتصل بمستعمل النص، سواء أكان منتجاً أو متلقياً، وهما معيارا: القصدية والمقبولية.

3 – ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، وهي معايير : الإخبارية والموقفية والتناص.

وقد جعل بوجراند / درسلر في تحديد موجز المعيار الأول وهو الربط " النحوي" يعني بكيفية ربط مكونات النص السطحي، أي الكلمات ، والمعيار الثاني وهو التماسك " الدلالي "، يعني به الوظائف التي تتشكل من خلالها مكونات عالم النص . فالأول إذن ربط بين علامات لغوية ، والثاني ربط بين دلالات وتصورات . أما المعايير الأخرى فهي القصدية، وتتعلق بالهدف من النص ، والمقبولية وتتعلق بموقف المتلقي من المنطوقات اللغوية ، والإخبارية وتتعلق بتحديد نوع المعلومة في النص، أي معلومة معروفة أو متوقعة ومعلومة غير معروفة أو غير متوقعة ، والموقفية وتتعلق بمناسبة النص للموقف والتناص ويتعلق بعلاقة النص بنصوص أخرى أو تداخله معها.

ويلزم أن يتحقق في النص أربعة معايير منها، وهي المعايير التي تعد – في حقيقة الأمر – معايير أساسية ضرورة لتحقيق النصية لأي نص، أعني الربط والتماسك والقصدية والموقفية.

وأحاول فيما يلي أن أعرض لأهم ما يندرج تحت هذه المعايير من حدود ومفاهيم وتصورات :

– المعيار الأول : الربط " النحوي " (Kohäsion)

يتعلق بكيفية ربط مكونات سطح النص ، أي المفردات ، إذ إنها تترابط بعضها ببعض من خلال علاقات وقواعد نحوية في المقام الأول ، تتحدد – في حقيقة الأمر – من خلال أوجه التبعية النحوية في المستوى السطحي ، أي الوظائف التي تشير إلى علاقات جوهرية بين الواقع والاستعمالات والدلالات[37].

بيد أنه يجب ان نشير إلى أن تحديده الربط بأنه علاقة نحوية بين وحدات النص يعني أنه يتجاوز علاقات الربط التبعية) داخل الجملة إلى العلاقة بين الجمل والمتواليات ، إذن النص هنا ليس وحدة نحوية بل هو وحدة كلامية (وحدة لغوية في حال استعمال). وبالتالي تكون علاقات الربط النحوية جزءاً من علاقات تبعية كبرى .

وتتحدد وسائل الاعتماد (أي التبعية) النحوي في التراث النحوي بدقة شديدة على نحو يجعل منه حصيلة أساسية يستمد منها التحليل النصي المفاهيم والتصورات الأساسية عند درس الظواهر التي تندرج تحت هذا المغيار ، غير أنه قد أضاف إليه عدة علاقات أخرى يتطلبها تحول الوصف إلى بنية أكبر من الجملة ، فبرزت إلى السطح بعد أن كانت متوارية ومبعثرة ، وغير واضحة .

ويتحقق الاعتماد - كما حصره د. سعد مصلوح - في شبكة هرمية ومتداخلة من الأنواع هي :

1 - الاعتماد في الجملة (intra - sentential)

2 - الاعتماد فيما بين الجمل (inter - sentential)

3 - الاعتماد في الفقرة أو المقطوعة.

4 - الاعتماد فيما بين الفقرات أو المقطوعات.

5 - الاعتماد في جملة النص[38].

أما الخاصية الجوهرية لوسائل الربط فهي تحقيق الامتداد الخطي (الأفقي) للنص، ولذا فصلته بعامل الاستمرارية صلة وثيقة.

ويذهب د. سعد مصلوح محدداً تلك الكيفية - كيفية تحقيق وسائل الربط خاصية الاستمرارية في ظاهر النص - إلى أن ظاهر النص يعني الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني والتي نخطها أو نراها بما هي كم متصل على صفحة الورق . وهذه الأحداث أو المكونات ينتظم بعضها مع بعض تبعاً للمعاني النحوية ، ولكنها لا تشكل نصاً إلا إذا تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظاً بكينونته واستمراريته[39].

وتعد الروابط وسيلة مهمة من وسائل الربط، إذ إنها تصل بين المفردات وأجزاء الجمل والجمل وتعبر عن دلالات وعلاقات كثيرة كالتعليل والاستدراك والتلازم والتتابع والتعليق وغير ذلك . كما أن الربط ينقسم إلى قسمين : ربط لفظي ، وتستخدم فيه روابط منطوقة مثل الروابط النحوية المعروفة ووسائل أخرى كالتكرار الذي يشير إلى علاقة تحاول عودة الضمير أو مرجعية الضمير ، ورابط ضمني حين يعدل

المتكلم عن استخدام الرابط اللفظي معتمداً على قرائن سياقية تبرز الترابط وتحقق الاستمرارية داخل النص.

وهكذا يلاحظ أن الربط يرتكز على حرية تطبيق وسائل محددة أو عدم تطبيقها، كما أن للمتكلم الخيار بين عدة روابط يوفرها له النظام اللغوي . وتعد الأزمنة من وسائل الربط أيضاً، ولكنها على النقيض من الروابط وسائل إجبارية، إذ لا يستطيع المرء أن يستغنى عن الزمن وعلاقاته عند تشكيل النص (سواء أكان الزمن نحوياً أو موضوعياً أو ذاتياً)، غير أن له الحرية غالباً في الاختيار بين عدة أزمنة لتحقيق المناسبة بين منطوقاته اللغوية ومقاصده وشكل الاتصال المختار.

وفي الحقيقة تعد الإحالة من الوسائل المتداخلة في رأيي، إذ إن صورها المتعددة تأبى التقيد داخل الربط أو التماسك، لأنه إذا كان من الممكن تصنيف بعضها داخل المعيار الأول وبعضها الآخر داخل المعيار الثاني[40]، فإنه على المستوى الواقعي لا التنظيري تتداخل علاقات الإحالة اللفظية أو المضمونية تداخلاً شديداً وتتشابك وظائفها . ومن ثم لا أوافق فاتر (Vater, H.) على رفض إدراج بوجراند / درسلر الإحالة ضمن المعيار الأول ، إذ يقول : وفي الحقيقة ليس من علاقات الربط سوى الاستبدال والحذف. أما الإحالة فهي علاقة تماسك ، أي ينبغي أن تدرج كل صورها تحت المعيار الثاني . وهو في ذلك لم يدرك أن الصور التي تناولها بوجراند / درسلر للإحالة في المعيار الأول أعاد معالجة ما يتصل منها بالجوانب الدلالية في المعيار الثاني. ومن ثم أرى أنها وسيلة تقع بين المعيارين ، فلا يجوز الفصل بين ظواهرها ، لأن الدلالات التي تشكلها تنشأ عن تضام العلاقات النحوية المعنوية داخل النص وخارجه .

ويمكن أن نلحظ ذلك التداخل بين علاقات هذا المعيار في عبارة د. سعد مصلوح : ويتحقق الاعتماد النحوي في شبكة من العلاقات

الهرمية المتداخلة ، ويأتي في مستويات صرفة وتركيبية ومعجمية ودلالية، كما يتخذ أشكالاً من التكرار الخالص والتكرار الجزئي وشبه التكرار وتوازي المباني وتوازي التعبير ، والإسقاط والاستبدال وعلاقات الزمن وأدوات الربط بأنواعها المختلفة. وكل أولئك إنما يتحقق في أنماط متداخلة ومتعانقة تتباين من نص إلى نص ، كما تتباين داخل النص الواحد بحسب ما يشتمل عليه من بنى صغرى وبحسب النماذج الكلية التي تشخص وحدته واستمراريته[41].

بيد أن ذلك المعيار – برغم أهمية وسائله ودورها الحيوي في تشكيل بنية النص ، فإنه وحده لا يمكنه أن يحسم معنى النص ، بل يعد التفاعل بينه وبين المعايير الأخرى أمراً حيوياً لتحقيق النصية وجعل الاتصال مؤثراً أو فاعلاً.

– المعيار الثاني : التماسك " الدلالي " (Kohärenz)

يتعلق بمكونات عالم النص ، إذ تتآلف مجموعة من المفاهيم والعلاقات التي تشكل داخل النص شكلاً آخر من أشكال الترابط والانسجام، إلا أنه ترابط مفهومي – دلالي بين أبنية النص، يمكن أن ينتج في النهاية بنية دلالية كبرى متلاحمة الأجزاء منسجمة العناصر ، يطلق عليها " بنية مضمونية – معرفية ". ويقصد بالمفهوم هنا البنية المعرفية (أو المضمون المعرفي) التي تحقق الوحدة والتركب . أما العلاقات فهي عناصر ربط أو روابط بين المفاهيم التي تتضام في عالم النص "[42].

ويضيف د. سعد مصلوح موضحاً دلالة المفهوم والعلاقات ، قائلاً : إن المفهوم محتوى مدرك يمكن استعادته أو تنشيطه بدرجات متفاوتة من الوحدة والاتساق في العقل . أما العلاقات فهي حلقات

الاتصال بين المفاهيم ، وتحمل كل حلقة نوعاً من التعيين للمفهوم الذي ترتبط به، بأن تحمل عليه وصفاً أو حكماً أو تحدد له هيئة أو شكلاً[43].

وهكذا فهو لا يتعلق أساساً بوسائل نحوية، بل بعلاقات دلالية – براجماتية بين الأحداث الكلامية ، وإن كان المكون الدلالي داخل هذا المعيار يحظى بنصيب أوفر ، إذ ألح بوجراند / درسلر هنا على دور العلاقات الدلالية المحضة أو بلفظ أكثر دقة العلاقات الدلالية – المعرفية بين الأبنية الداخلية للنصوص مثل علاقات السببية والإحالية والعلاقات الزمانية المركبة .

ويحاول فاتر أن يبرز هذه الخاصية فيذهب إلى أن مستخدم النص يحاول أن ينشىء في هذا المستوى علاقات ليست معلمة على الإطلاق، أي تتكون من خلال وسائل ربط ظاهرة... وتسهم هذه العلاقات المضمونية – المعرفية في بناء ذلك التكوين أو التشكيل الداخلي الذي يعد أساس أي نص ، أعني عالم النص. فهو إذن تكوين مضموني – معرفي ، ويضمن لعالم النص خاصية الاستمرار المضمونية (Sinnkontinuitèt) وتنتج تلك الاستمرارية المضمونية (المعنوية) في إطار العملية المعرفية التي تنشط داخل تعبيرات النص.

ويذهب د. سعد مصلوح محدداً تلك الكيفية – كيفية تحقيق وسائل التماسك خاصة الاستمرار داخل النص – إلى أن الاستمرارية تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم . وكلا الأمرين هو حاصل العمليات الإدراكية المصاحبة للنص إنتاجاً وإبداعاً أو تلقياً واستيعاباً ، وبها يتم حبك المفاهيم من خلال قيام العلاقات أو اختفائها ، إن لم تكن واضحة مستعلنة على نحو يستدعي فيه بعضها بعضاً ، ويتعلق بواسة بعضها ببعض[45].

ويلحظ فاتر أن مضمون النص – لدى بوجراند / درسلر – هو

أساس التماسك ، وهو - كما قلنا من قبل - أكبر من أن يتكون من مجموع الدلالات الجزئية للمتواليات الجملية التي تشكل بنية النص الظاهرة (سطح النص)، إنه يتعلق - بشكل أعمق - بالانسجام الداخلي بين الدلالات أو المضامين الجزئية للأبنية التجريدية الكامنة داخل النص (عمق النص)، ويقول : إن مضمون النص - لديهما - هو أساس التماسك، وهو لذلك يتحدد معرفياً من خلال الاعتماد على المفاهيم والعلاقات الواقعة بين هذه المفاهيم[46].

ويفترض هنا إذن وقوع أشكال مختلفة من التلاحم أو التداخل بين مجموع المعاني والعلاقات التي تتحقق على سطح النص (بنية النص) ومجموع المعاني والعلاقات التي تتحقق داخل النص (عالم النص). غير أن للمتلقي دوراً جوهرياً في اكتشاف عالم النص ومظاهره، ذلك العالم الذي شكله المتكلم ليحمل مقاصده ، مستخدماً في عملية التفسير كل معارفه وخبراته التي يتطلبها الوصول إلى فهم أفضل للنص.

وهكذا ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن تلك العلاقات بين التصورات التي ينظر إليها على أنها شبكة من العلاقات لا تنعكس من ظاهر النص انعكاساً مباشراً ، وأن المتلقي قد يضيف إلى تلك العلاقات علاقات أخرى حتى يجعل النص مفهوماً . إننا - في حقيقة الأمر - لا نستطيع أن نفصل بين المعيارين ، لأنه من خلال الوسائل النحوية يتحقق التماسك الصياغي في بنية ظاهر النص ، ومن خلال الوسائل الدلالية يتحقق التماسك المضموني في بنية عمق النص ، وبهما معاً يحقق النص استمراريته صياغة ومضموناً .

إن التماسك - في حقيقة الأمر - معيار معقد ، لا يتداخل مع المعايير الأخرى فحسب، بل إنه معيار محوري مسيطر إلى حد يعده بوجراند / درسلر الأساس لوقوع النص حين لا تنجز المعايير الأخرى .

إن الأمر يتعلق بنص ما حين يقع التماسك " الدلالى "... إنه ليس مجرد علامة للنصوص. إنه أكثر من ذلك، إنه نتيجة لعمليات معرفية خاصة بمستخدم النص ، إذ يشير التابع المحض لأحداث ومواقف في نص ما عمليات تنتج علاقات التماسك...[47]

إن ذلك الترابط المعرفي يمكن منتج النص من تحقيق التماسك بين أجزاء البنية النصية عند انتاجها ويمكن متلقي النص من فهمه واستيعابه وتفسيره عند تلقيه. وهكذا يتضح دوره الجوهري في الفصل بين النص واللانص ، وتوزع قيوده على قيود تحقيق الاستمرارية النصية، وهي تتعلق بأوجه الانتظام (الاطراد) الدلالية -النحوية التي تسهم في تشكيل النص ، وقيود تماسك خاصة بمتلقي تشترك مع القيود السابقة في إزاحة بعض اشكال الغموض التي تكتنف عملية تكوين المعنى المعقدة التي تعد - حقيقة - غاية التحليل .

- المعيار الثالث : القصدية (Intentionalität)

لما كان المعياران الأول والثاني ، أي الربط والتماسك، هما أثبت معايير النصية وأهمها ، فقد اقتضى المقام معها بعض التفصيل ، الذي يصعب اتباعه مع المعايير الأخرى ، إذ يتعارض الاهتمام بكل ما طرح لإيضاح هذه المعايير مع الهدف من هذه المداخل . وقد اشرنا إلى أن القصدية تعتبر الشرط الثالث من الشروط الأربعة الجوهرية اللازمة لوصف نص ما بالنصية. القصدية - إذن - شرط أساسي لكل نوع من أنواع التواصل . ويتعلق - كما يقول بوجراند / درسلر - بموقف منتج النص الذي يريد أن يبني نصاً مترابطاً متماسكاً، لتحقيق قصد منتجه ، أي ليقدم معرفة أو يحقق هدفاً يطرح في إطار خطة أو تخطيط ما[48].

ويشيران كذلك إلى أمرين مهمين : الأول : الصلة الوثيقة بين هذا المعيار ومعياري الربط والتماسك، إذ يمكن أن تحافظ على هذين المعيارين بدرجة ما ، من خلال إعادة صياغة لتحقيق أهداف نصية متغايرة . الثاني : ضرورة محافظة منتج النص عليهما تتضمن حرصه على دوام التواصل، ورغبته في إيصال مقاصده إلى متلقيه، فإذا تجاهله تنخفض درجة الاتصال بينهما إلى أن ينقطع نهائياً آخر الأمر .

- المعيار الرابع : المقبولية (Akzeptablität)

يتعلق هذا المعيار بموقف متلقي النص أن يتوقع نصاً مترابطاً ومتماسكاً ذا فائدة أو أهمية ، حتى يكتسب معرفة أو يعني بالمشاركة في إطار خطة أو تخطيط مشاركة ما واضحة[49].

وينبغي - ابتداء - أن نشير إلى أن القصدية والمقبولية مصطلحان نقلا من نظرية الحدث الكلامي، حيث يقومان فيها بوظائف جوهرية تحدد العلاقات بين الأشكال النصية وإمكاناتها واختلاف درجات التلقي والتفاعل والتأثير ، وباختصار علاقة المنتج والمتلقي بالحدث الكلامي. ومن ثم يختص هذان المعياران بمستخدم اللغة، منتج ومتلق ، في مقابل معياري الربط والتماسك اللذين يختصان بالنص ذاته .

يستند الموقف إلى عدة عوامل، مثل : نوع النص والسياق الاجتماعي والثقافي والقصد إلى أهداف معينة ، وبشكل عام إلى عوامل تقع خارج نطاق المنطوق واللغوي ، ولكنها لا تقل أهمية عن العوامل اللغوية في إطار هذا التصور البراجماتي ، لأنها تؤثر في طبيعة حدث الاتصال تأثيراً كبيراً.

إن المتلقي نفسه يسهم بدور فعال في جعل بعض النصوص غير

المتماسكة في الظاهر مقبولة ، إذ يكون من الحتمي في هذه الحال أن يتدخل فيه بإضافات معرفية للتغلب على أوجه الخلل والحفاظ على تماسكه الداخلي . وبنبغي ان نضيف في إطار إيضاح هذا المعيار أنه يتسم بالذاتية إلى حد كبير ، إذ إنه كما تختلف درجة التلقي من شخص إلى آخر، تختلف وجهات نظرهم في تقدير النصوص (نسبية معيار المقبولية)، ويذهب فاتر إلى أن المقبولية تتعلق كذلك بمناسبة الوسائل اللغوية المستخدمة ، أي بنوع الأسلوب ووسائل تزيينه وأشكال التنوع اللغوي[50].

- المعيار الخامس : الإخبارية (Informativität)

تتداخل في هذا المعيار أيضاً العوامل اللغوية وغير اللغوية ، إذ يختص بنوع المعلومة التي يقدمها النص ، ولذلك يتوقف عليه عامل التأثير . يذهب بوجراند / درسلر إلى أن هذا المعيار يختص بتوقع عناصر النص أو عدم توقعها، بمعرفتها أو عدم معرفتها[51]. إن التفريق بين الإخبارية وعدم الإخبارية مسألة شائكة، إذ يلزم أساساً أن يكون أي نص إخبارياً أي بضم معلومات معينة، غير أن الموقف من هذه المعلومات يستند إلى نوع النص، لأن الأحاديث اليومية - مثلاً - يجب أن تبعد عن كل أشكال الإيهام أو الغموض للإبقاء على التواصل بين المشاركين فيها بخلاف الأشكال الأدبية التي تعتمد على عدم التوقع لتحقيق درجة عالية من التأثير .

ويرى بوجراند / درسلر أن كل نص إخباري بدرجة ما، وربما يمكن أن يتوقع الشكل والمضمون على حد سواء ، إلا أن الأمر لا يسير على وتيرة واحدة دائماً ، إذ ترد أخبار أو أحداث (وقائع) غير متوقة كلية ... ويذهبان أيضاً إلى أن النصوص التي تتصف بإخبارية (إبلاغية)

محدودة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى شكل من أشكال الخلل في عملية الاتصال ، إذ يمكن أن تبعث على الملل ، بل يمكن أن تؤول تلك المحدودية إلى رفض النص[52].

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإخبارية تتعلق بتشكيل تيمة النص أو موضوعه (Thematizität) إذ تعد تيمة النص تكثيفاً أو تجريداً لمضمونه ، ويمكن أن ينظر إلى وصف النشاط أو الحركة التي ينتجها النص باختصار المقاصد المعبر عنها لغوياً وتجريدها أو تكثيفها بأنه عملية تشكيل لتيمة النص .

- المعيار السادس : الموقفية (Situationalität)

يعد معيار الموقفية المعيار الرابع من المعايير الأربعة الجوهرية لتحقيق النصية لنص ما (أعني : الربط والتماسك والقصدية والموقفية).

وقد أشرنا إلى أن معنى النص لا يتحدد إلا من خلال استخدامه في موقف ما (أي المحيط الثقافي والاجتماعي والحضاري ، بالإضافة إلى المحيط اللغوي للعلامات الذي يتحدد في السياق). فقد أدى توسيع دائرة المكون البراجماتي في عملية التحليل النصي إلى التركيز على الظروف والأحوال والملابسات التي تصاحب الحدث اللغوي ، وتقدير دورها في تشكيل البنية الدلالية للنص .

إن معنى أي نص لا ينتج على نحو آلي ، وإنما على الأرجح من خلال تفاعل بين معرفة كافية في النص ومعرفة مختزنة في العقل أو بين النص وبنية العالم داخل سياقات ومقامات متعددة ومتغيرة ، وقد طرح في هذا المقام سؤال مهم تحدد الإجابة عنه قيمة هذا المعيار، هو هل يعد النص غير المناسب للموقف نصاً أم غير نص ؟ والحق أن الإجابة عن

هذا السؤال ليست بسيطة ، ولكنها تؤكد ضرورة البحث في العوامل التي تجعل نصاً ما مناسباً لموقف أو سياق التواصل.

- المعيار السابع - التناص (Intertextualitét)

يتعلق هذا المعيار بالعلاقة المتبادلة بين النصوص في المقام الأول[53]، ويمكن أن يقع التناص بين نصوص منتج بعينه، فيكون داخلياً حيث تفسر نصوصه بعضها بعضاً أو بين نصوص عدد من المنتجين (أو منتج وآخر أو آخرين) فيكون خارجياً ، ويتطلب حينئذ معرفة واسعة بالنصوص سابقها ولاحقها ، ويعرف د. مفتاح التناص بأنه تعالق (الدخول في علاقة) نصوص مع نص حدث بكيفيات مختلفة ، ويشير إلى أن هناك نوعين أساسيين من التناص هما :

- المحاكاة الساخرة (النقيضة) التي يحاول كثير من الباحثين أن يختزل التناص إليها.
- المحاكاة المقتدية (المعارضة) التي يمكن أن نجد في بعض الثقافات من يجعلها هي الركيزة الأساسية للتناص[54].

وينبغي أن نشير هنا إلى أن التناص قد يقع دون وعي ، حيث يقع تشاكل أو تداخل بين الأبنية والدلالات في عقل منتج وذاكرته، وقد يحدث بوعي كامل حيث يقصد منتج إلى استخدام معارف سابقة اتخذت أشكالاً ومظاهر مختلفة في صياغات جديدة وأبنية مضمونية ومعرفية مغايرة ، وفي كلتا الحالتين يحتاج المتلقي (المفسر) إلى ثقافة واسعة ومعارف وقدرات خاصة للتعرف على أنواع التناص أو وجوده (Intertextualism) وتحليلها وتقدير قيمتها.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا المعيار يتداخل مع معيار

القصدية تداخلاً شديداً ، فكما أن معرفة المنتج هي الأساس لصياغة النص أو إنتاجه ، فإن معرفة المتلقي هي الأساس لتفسيره ، وكما أن المعرفة الأولى قادرة على الإفادة من تجارب وأحداث سابقة يمكن أن يعاد بناؤها وتنظيمها وفق مقاصد معينة ، فإن الثانية قادرة على تطوير آليات مختلفة تثري عمليات الفهم والتفسير.

الاتجاه الثاني - نحوية النص

يجب أن نوضح - ابتداء أن مفهوم النحوية لدى فان دايك مفهوم خاص ، فهو لا يقتصر على مجموعة قواعد إجبارية يجب اتباعها، ولا يجوز الخروج عليها أو انتهاكها ، وإن كانت ضرورية على مسوى الأبنية الصغرى، حيث تلتزم تلك الأبنية بكل أحكام الجملة. إنه يسعى أن يضم إليه مجموعة القواعد الاختيارية التي تستخلص من النصوص ذاتها ، وتتصف أساساً بالدينامية وقابلية التغير والتعديل والإضافة إليها.

ولما كان القصد ليس الاقتصار على قيود سلامة البنية السطحية للنص، فقد تبلورت حاجة ملحة إلى عدد من القيود المكملة التي تمكن من وصف الأبنية النصية ، قيود تحقيق خاصة الاستمرارية المضمونية أو النحوية النصية . ومن ثم فهي قواعد أو قوانين مضمونية - معرفية غير معيارية.

وهكذا يجمع التحليل النصي لدى فان دايك بين معايير تختص بالأبنية الصغرى التي تقع على مستوى الجمـــل أو المتواليات الجملية ومعايير أخرى تختص بالأبنية الكبرى التي تقع على مستوى النص، تلك المعايير التي تحكم بنية المعنى بوصفها بنية كبرى أو بنية كلية، تتجاوز مجموع المعاني الجزئية للجمل ومكوناتها.

نحو النص إذن لا يهمل معطيات نحو الجملة ، إن مفاهميه وتصوراته وإجراءاته هي التي تسوغ الانتقال إلى مرحلة أشمل. إن مهمة نحو النص - في تلك المرحلة - هي صياغة قواعد تمكننا من تحديد كل النصوص النحوية في لغة ما بوضوح ، وإمدادنا بوصف للأبنية، ويجب أن يعد مثل ذلك النحو النصي إعادة بناء شكلية للمقدرة اللغوية لمستخجم لغة ما على إنتاج عدد لا نهائي من النصوص قدر المستطاع[55].

ويعني ذلك أن التحليل النصي لا يقتصر على أبنية السطح حيث يكتفى بإجراءات وعمليات صرفية / نحوية ونحوية / دلالية ، بل يتجاوزها إلى أبنية العمق التي تطلب عمليات دلالية / براجماتية تصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بكل مستوياتها المختلفة، نحوية كانت أو دلالية، وكذا بحث أشكال التواصل والاستخدامات اللغوية والسياقات المختلفة . ويرتكز في ذلك على أسس دلالية براجماتية ومنطقية صورية ، في محاولة لاكتشاف تلك المعايير المعرفية والاستراتيجيات التي تحكم عمليات إنتاج النصوص وفهمها.

ومن الملاحظ أن فان دايك قد وسع دائرة مكونات التحليل النصي (المكون النحوي والدلالي والبراجماتي)، وعدل في وظائف معايير التحليل التوليدي التحويلي، وبخاصة معايير الحذف والإضافة وإعادة الترتيب والاستبدال)، وأضاف معايير المجاورة والازدواج والتوازي والمشابهة، وكثف أدوات العناصر السياقية ــ التواصلية.

ويرى سوينسكي أن فان دايك يسعى في محاولته - يقصد الأخيرة التي فصلها في كتاب " علم النص " إلى صياغة نموذج تحليل للنص بإدخال عناصر من المنطق الحديث وعلم النفس التجريبي ، وذلك لتفسير كيفية إنتاج النصوص من خلال تحديد قواعد توليدية .

ويرى كذلك أنه يمكن أن تضاف من خلال عملية التفسير أسس اتصالية - براجماتية في إطار أشكال صياغة محددة النماذج اللغوية. وقد فصل القيود التوليدية والنحوية - التوليدية للمتواليات النحوية الجملية تفصيلاً واسعاً ، وبخاصة من خلال التفرق بين البنية الكبرى والبنية الصغرى، وقدم بذلك تصوراً واضحاً عن البناء الكلي الممتد للنص[56].

وقد أشرنا من قبل إلى أن الخلاف بين تحليل النص وتحليل الجملة ليس خلافاً شكليا، بل هو خلاف جوهري في منظور البحث ، خلاف في المهام والأهداف يلزم العدول على طرف وصف الجملة، وقد بذل فان دايك جهداً كبيراً في بيان عدم كفايتها لتحقيق نحوية ولا تماسكه ولا تفسيره بتتبعه الفروق المتعددة بين مهام نحو الجملة ونحو النص تتبعاً دقيقاً مفصلاً لا يتسع المقام له[*]، إلا أن أهم ما يمكن ذكره هنا لإيضاح ما أراده من نحوية النص هو أن الفروق بين الأبنية التي تتشابه على السطح هي في الغالب فروق نسقية يحتاج في تفسيرها إلى تجاوز قواعد النحو إلى قواعد الوصف التداولي - الدلالي ، التي توظف أيضاً لتفسير عدم مقبولية بعض الأبنية وافتقارها إلى التماسك على مستوى السطح ، ومعالجة منطقية الجمل وعلاقتها بالموقف التواصلي ورصد صور التفاعل وأوجه الترابط والانسجام بين الأبنية الجزئية والبنية الكلية في بناء تجريدي منتظم .

إن الربط بين مفهوم النص ومفهوم الاتصال قد وسع دائرة استخدام عناصر المكون البراجماتي ومفاهيمه، وقد برز ذلك في الاتجاه السابق لدى بوجراند / درسلر حيث كان الانطلاق من أن النص حدث اتصالي. ويذهب سوينسكي إلى أن ذلك كان إيذاناً بإدراج النصوص في إطار نظرية الاتصال ؛ وهي نظرية تلحق النصوص بوصفها أدوات

اتصال بعمليات اتصال محددة، يمكن أن تعرض في إطار نموذج معين، ويفصل كل عامل من عوامل الاتصال على حدة، ويعد الدور التواصلي أساس التفاعل الاجتماعي ، وحين أضيفت إليه تأثيرات الاستعمالات اللغوية على المتلقين، وبروز التفاعل المنتج في علاقة وثيقة مع المتلقي، وتعدد سياقات الفعل اللغوي والإبلاغ ، تهيأت فرصة إدماج عناصر اتصالية براجماتية (تداولية) داخل علم لغة النص مع ملاحظة أن براجماتية النـــص التي تبحث إمكانـــات التأثير الاتصالية للنصـــوص وشروطها لم تتطور بعد بشكل مستقل[57].

وتجدر الإشـــارة هنا أن فان دايك قدم عدة نماذج نصية في مراحل مختلفة في إطار محاولاته لحل الإشكاليات التي تنجم في أثناء عمليات وصف النصوص وتحليلها وتفسيرها ، ولم يصفها بالكمال والشمول، إذ إنه لم يكف عن إجراء محاولات أخرى يقوم فيها بتعديل عناصر مكونات التحليل وإضافة عناصر جديدة سعياً إلى إمكان وضع نموذج يصلح للتطبيق على اكثر عدد من النصوص المختلفة ليس في لغة واحدة ، بل في لغات مختلفة.

إنه لا يريد أن ينحصر في نموذج نحوي صارم للنص، على الرغم من إصراره على أن نهجه يندرج تحت ما يسمى بنحوية النص، حيث يتسع إطار النحو لديه ليضم مفاهيم أخرى تمكن من وصف دقيق للبنية الكلية للنص أو الأبنية العليا أو الهياكل التجريدية التي تؤسس النظام الشامل للنص . ولا يعني تجاوز السلامة النحوية هنا بوصفها هدفاً نهائياً في نحو الجملة أن قواعد ذلك المستوى ومقولاته لم تعد مقبولة لاختلاف وحدة الوصف .

لقد أكد فان دايك مراراً على عدم صحة ذلك، يقول في إجابته عن سؤال طرح في هذا المقام وهو : هل معنى هذا أن مجموعة

المستويات والمقولات والقواعد والقيود الضرورية للتفسير الكافي لبنية النص مختلفة عن تلك المستعملة في تفسير بنية الجملة ؟ إن اختلاف وحدة الوصف لا يعني بالضرورة اختلاف المستويات والمقولات ... إلخ، وذلك لأن كثيراً من العلاقات القائمة بين هذه الأبنية الصغرى داخل الجمل المركبة قائمة أيضاً بين الجمل في متوالية ما[58].

لا شك أن القواعد النحوية التي تتحكم في الأبنية الصغرى تقدم وصفاً كافياً للعلاقات بينها والدلالات الناتجة عن تعالقها وتضامها وتفاعلها، غير أن العلاقات بين الأبنية الكبرى التجريدية تتجاوز العلاقات أو المعاني النحوية . ومن ثم يقصر النحو أو الدلالة بمفهوم ضيق عن وصفها، فتلك الأبنية تتطلب البحث عن قيود تكشف عن وجوه تحقق التماسك واستمرارية المضمون .

وقبل أن ننتقل إلى إيضاح تصوره لطبيعة هذه البنية الكبرى وحدودها وقواعدها تؤكد أن نحوية النص تصور جامع ، فكما اتسع ليضم أوجه التماسك الدلالي وعلاقات الترابط بين التصورات وكل ما يمكن أن يوفره المكون الدلالي من إمكانات وصف وتحليل وقيود تفسير، فقد اتسع ليضم المكون البراجماتي (التداولي)، مستوى الحدث الكلامي التواصلي وما يوفره من قيود ومعان.

إن الوصف الدلالي - البراجماتي يفسر مقبولية المنطوقات اللغوية أو عدم مقبوليتها . وبتعبير آخر مناسبتها أو عدم مناسبتها بالنظر إلى السياق التواصلي الذي تنجز فيه.

ويذهب الأستاذ محمد خطابي - محدداً وظيفة ذلك المكون التداولي - إلى أن المكون التداولي لن يحدد شروط المناسبة بالنسبة للجمل، بل سيحدد أيضاً شروط المناسبة بالنسبة لأنواع الخطاب - والمقصود بالمناسبة هنا ، سواء فيما يتعلق بالجمل او بانواع الخطاب ،

مناسبة الجمل والخطاب للسياقات التواصلية التي تنجز . يرمي فندايك إذن بهذا التجاوز ، أي تجاوز الجملة إلى وحدة الخطاب كتجلٍ عملي لوحدة مجردة هي النص ، إلى تحقيق غاية أعم ، وهي " تفسير العلاقات النفسية التنظيمية) بين النص والسياق التداولي "[59].

لقد عدل فان دايك مفهوم التحويلات لكي تناسب وصف تلك العمليات المعرفية التي تنتج النصوص ، وحاول أن يمزج في نموذجه بين عناصر عدة لغوية وغير لغوية ، وبخاصة ما يتعلق بمستوى المنتج ومستوى التلقي واختلاف المعارف والاهتمامات وأشكال الاتصال وعمليات التلقي والتذكر وكيفية تخزين المعلومات واسترجاعها وأوجه الفرق بين عمليات الذاكرة قصيرة المدى وعمليات الذاكرة طويلة المدى، وغيرها من العناصر التي تبرز تداخل علم النص مع نظرية الاتصال والمنطق الصوري وعلم النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي وغيرها .

وقد رأى فان دايك ابتداء أن افتراض بنية نصية كبرى افتراض جوهري في تحليله، لأنه لا يؤدي إلى تصور دقيق للتماسك الكلي بين وحدات النص الكلي فحسب ، بل يؤدي كذلك إلى تصور التماسك الجزئي بين الجمل والمتواصلات الجملية أيضاً ، إذ إن من أهم مهام تحليل النصوص رصد أوجه الترابط والانسجام والتفاعل بين الأبنية الصغرى الجزئية والبنية الكلية الكبرى التي تجمعها - كما أشرنا - في هيكل تجريدي .

ويرى أيضا أن افتراض البنية الكبرى لا يعدو محاولة إثبات أن التماسك النصي لا يتحدد على مستوى علاقات الترابط بين المتواليات والجمل في الأبنية الصغرى فحسب ، بل تظل البنية الكبرى هي التمثيل الكلي الذي يحدد معنى النص باعتباره عملاً كلياً منفرداً ، وترتبط هذه الأبنية الكبرى بالموضوع الكلي للنص أساساً ، كما أنها تتسم بالنسبية

من جهة تعدد مستويات هذه الأبنية وتدرجها في النص الواحد، وعلاقة كل بنية بما تسبقها وبما تلحقها ، وهي تحقق التماسك الكلي ، لأنها تتعلق بمستوى الدلالات والعلاقات بين الأشياء والتصورات ، وتتعلق بمستوى الإحالة أيضاً، أي ما تحيل إليه الوحدات المادية في متوالية نصية . وهكذا فإنه يمكن أن يطلق على متوالية ما أنها متماسكة دلالياً حين يمكن أن تفسر كل قضية في المتوالية مفهومياً أو ماصدقياً مرتبطة بتفسير قضايا أخرى في المتوالية أو قضايا خاصة أو عامة متضمنة داخلها[60].

ونلحظ مما سبق أن فان دايك يعني في هذا التحليل بتلك البنية الكلية المجردة في المقام الأول ، إذ إنها تمكنه من اختزال عدد غير محدود من المعلومات التي تقدمها المتواليات الجملية ، ويشكل الحدس المعيار الأساسي في هذه العملية ، إذ يحتاج التمثيل الدلالي المفترض إلى قدرة على اختيار دقيق من إمكانات عدة لتحديد المعلومات التي تتجلى من خلالها البنيات الكلية .

إن هذا التصور يستند في الحقيقة إلى قيود دلالية ــ منطقية من جهة - كما سنبين فيما يلي - ومفاهيم دلالية - تواصلية من جهة أخرى ، مثل معرفة العالم والعوالم الممكنة أو المحتملة والعوالم الفعلية، وذلك أن الترابط بين الجمل قد يمكن تفسيره من خلال علاقات دلالية - إحالية أحياناً . أما في بعض أمثلة فقد يوجب تحقق الترابط افتراض قيد يخرج عن إطار الجمل الفعلية إلى ما تشير إليه في الخارج ، بمعنى اجتماع تعالق الوقائع مع تعالق العوالم المحتملة التي تشير إليها الجمل، فالجملة مترابطة إذا كانت الوقائع التي تشير إليها قضايا متعالقة في عوالم متعالقة .

ويرى فندايك أن هــذه المعــرفة لا توفــر المعاني المعجمية

للمفردات التي تتشكل فيها الجمل / النصوص وحدها ، إذ تسهم تجاربنا ومعارفنا ومعلوماتنا في المحيط الذي نستخدم فيه لغتنا في تكوين مجموعة القيود (القواعد) العرفية التي تضبط عمليات التواصل بين أفراد بيئة لغوية بعينها ، وتشكل أسس التفاهم واستمرار التواصل على نحو صحيح[61].

ومن أهم القيود الدلالية – المنطقية التي وظفها فان دايك في تحليله : قيد الاستمرارية أو التتابع، وهو يتعلق بمجموعة العلاقات الدلالية التي تعرض كيفيات التعالق بين مكونات سطح النص . ويراعى هنا أن العلاقات الممكنة بين الوحدات المعجمية تتضمن داخل علامات عبارية دلالية مرتبطة ببعضها ببعض ارتباطاً تاماً . ويطلق على العلاقة الأولى التي تشـــكل أساس عدد من التحويلات (التحويل إلى ضمير والتحويل إلى جملة صلة..) علاقة التماثل ، وتختص بتكرار أبنية (أو وحدات) معجمية أو مترادفات أو أوصاف تتحقق فيها هذه العلاقة . ويطلق على العلاقة الثانية " علاقة التضمن "، وتنشأ بين وحدة تتضمن وحدة معجمية أخرى (تتضح من خلال العلاقة المنطقية بين كل وجزء). ويطلق على العلاقة الثانية " علاقة التجاور "، وهي في الحقيقة مجموعة من العلاقات بين الوحدات المعجمية مثل : جـــزء – كل ونتـــاج ومادة ووعاء ومضمون وسبب ونتيجة .

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله فان دايك لبيان كيفية توظيف بعض قيود التماسك النصي وبخاصة (التطابق والتماثل والترتيب الزمني وتعالق المحمـــولات والوقائع ومفهوم محور الخطاب والإطار وغيرها) فإنه يلحظ عدم كفاية تلك القيود في تحليله ، أي أن القيود التي وضعها هنا ليست نهائية ، بل هي مجرد كشف عن بعض القيود التي أمكنه أن يستخرجها من خلال تتبعه لعدد كبير من النصوص ، إذ عليه

أن يضيف باستمرار قيوداً جديدة إذا تطلب درس نصوص جديدة ذلك. فما ورد في نوذجه مجرد تمثيل ، يحتاج إلى تضافر جهوج الباحثين الآخرين في سعيهم الدؤوب لشرح كيفية قيام النصوص بوظائفها ، وذلك بتحليل الخواص المعرفية العامة التي تجعل من الممكن إنتاج معلومات معقدة وتشكيلها في مرحلة الأداء وإعادة إنتاجها بالفهم في مرحلة التلقي .

وقد سبق أن أشرنا أن مهمة القواعد الكبرى لدى فان دايك تكمن في تحديد ما هو أكثر جوهرية في النص ككل من جهة الدلالة والدلالات الأخرى الثانوية المساعدة ، وبالتالي تقتصر القواعد الكبرى على المعلومات الجوهرية في النظر. أما التفاصيل فقد تكون مهمة في ذاتها لتحقيق مقاصد معينة ، ليس لتشكيل البنية التجريدية المحورية في النص .

وإذا كان تحليل الأبنية الصغرى أو المتواليات الجملية في نص ما يحتاج إلى كفاءة تفسيرية محددة يجب أن تتوفر مقومات في محلله، فإن تحليل الأبنية الكبرى التي هي تصورات تجريدية مفترضة تجتمع أو تتكثف فيها الدلالات الجزئية ، وعلاقات التماسك تحتاج إلى كفاءة أكثر تعقيداً تستند إلى مكونات متشابكة تشغل فيها العناصر المعرفية مساحة أكبر من العناصر التحليلية اللغوية سواء أكانت نحوية أو دلالية .

وتوصف هذه القواعد الكبرى بأنها إعادة تشكيل جزء من حصيلتنا اللغوية التي نضيف من خلالها دلالات معينة إلى كليات دلالية كبرى ، وهي أيضاً عمليات اختصار معلوميَّة ودلالية في الوقت نفسه ، وهي تنظم إلى حد ما معلومة النص المعقدة للغاية ، فالفكرية المركزية هنا هي كيف يبدأ توليد نص ما من فكرة ما، وكيف يتطور هذا المعنى الكلي تدريجياً إلى معان جزئية تفصيلية تنبسط أو تمتد إلى أبعاد على

هيئة جمل متتابعة في نص ممتد. ومن ثم يسير تحليل النص في اتجاه مضاد، حيث تقوم عملياته بترشيح الفكرة (المعنى الكلي) أو تنقيتها باستخدام قواعد معينة حددها فان دايك في الحذف والاختيار والتعميم والتركيب وأطلق عليها قواعد الابنية الكبرى للنصوص(*).

وهكذا نفهم أن البنية الكبرى تعكس بقوة كفاءة المنتج وكفاءة المتلقي ، غير أن الاتجاه التحليلي لدى فان دايك يرجح الانطلاق من الثانية للوصول إلى الأولى ، يرجع هذا الاستنتاج إلى أن مفهوم التماسك الدلالي على هذا المستوى، أي مستوى التماسك الكلي للنص ، كما يتضح من تحليل فان دايك ، ينتمي إلى مجال الفهم والتفسير الذي يضفيه القارىء على النص ، إنه لا يعتمد هنا على مجرد استرجاع المعلومات الدلالية التي يتضمنها النص ، بل يقتضي تاويل بعض النصوص المعقدة ، وبخاصة تلك العلاقات التي تتشكل على السطح ، إلى ذلك التماسك الذي يتحقق على المستوى الأول ، أو يغلب عليها الغموض ، فلا تستجيب دلالاتها لدرجة أولية من درجات القراءة، يقتضي تدخل المتلقي بإضافات مختلفة لتحقيق نوع من التماسك، وذلك لأن البنية الكبرى – كما أشرنا مراراً – مشروطة بمدى التماسك الكلي للنص .

ويحدد د. صلاح فضل طبيعة تلك العناصر المضافة ، حين يعرض لدور المتلقي في تحديد إطار البنية الكبرى ، فيقول: ... لأن تأويل النص من جانب القارىء لا يعتمد فحسب على استرجاع البيانات الدلالية التي يتضمنها هذا النص بل يقتضي أيضاً إدخال عناصر القراءة التي يملكها المتلقي داخل ما يسمى بكفاءة النص أو إنجازه ، فإن نظم العقائد والأعراق والأبنية العاطفية ، وما يطلق عليه الشفرات المساعدة تسهم كلها في صنع هذا التماسك للخطاب النصي – ومعنى هذا أن

القارىء لا يقوم فحسب بعملية ترجمة للبيانات الواردة دلالياً في النص ، بل هو الذي يضع لها نوع " الإطار " الذي يراها من خلاله[62].

وتجدر الإشارة كذلك إلى مقولة ضرورية لإعادة فهم النصوص وتفسيرها التي وظفت في هذا التحليل، أعني مقولة أساس نصي صريح وأساس نصي ضمني ، لأنه لكي نفهم أي نص فإن علينا أن نكون معرفياً - ونظرياً كذلك - أساسه الصريح ، معتمدين على الأساس الضمني . فقد ذهب فان دايك إلى وجوب التفريق بينهما في عملية التفسير : " فليس من الضروري - غالباً - أن نعيد معرفياً (اي نظرياً أيضاً) بناء الأساس الصريح الكامل للنص استناداً إلى الأساس الضمني للنص، كما يتضح في تتابع الجملة، بل على العكس من ذلك تسري هنا القاعدة البراجماتية العامة ، وهي أنه لا يحتاج إلى أن يعبر عن كل قضايا الأساس الصريح للنص (أي يمكن أن تظل ضمنية) حتى يستطيع المتحدث أن يفترض أن المستمع يقف على هذه المعلومات . وحتى يستبعد أي لبس فإن الأساس الصريح للنص يتحقق من تتبع القضايا بوصف تتابع الجمل ، ويظل جزء منها متضمناً عند نطقها ، أما الأساس الضمني للنص فإنه بشكل عام يتحقق من خلال ترك القضايا المعروفة مباشرة . ومن ثم فإن الأساس الضمني للنص ليس إلا بناء نظرياً معرفياً ، وربما يكون إعادة بناء لعمليات تفسير معرفية أيضاً[63].

وينبغي أن يضاف إليها مفهوم " نسبية الأبنية الكبرى" الذي يتحدد من خلاله علاقة التدرج الهرمي بين الأبنية التي تنبني على علامة دلالية، هي علامة التحديد أو التخصيص ، إذ إن أي بنية كبرى يمكن أن تدخل - في رأي فان دايك - في بنية أخرى أكبر منها، حيث توجد مستويات محتملة ومختلفة كالبنية الكبرى في نص ما ، بحيث يمكن أن يقدم كل مستوى أعلى (أعم) للقضايا في مقابل مستوى أو في بناء أكبر،

ونطلق ببساطة على تلك البنية الكبرى الأعلى (الأعم) في النص الكلي " البنية الكبرى للنص " في حين أنه يمكن أن يتكون لأجزاء نصية محددة أبنيتها الكبرى الخاصة بها، ونتيجة لذلك يتشكل بناء متدرج محتمل للأبنية الكبرى على مستويات متباينة[64].

ويحدد فان دايك قواعد الأبنية الكبرى للنصوص في أربع قواعد هي : 1 - الحذف 2 - الاختيار 3 - التعميم 4 - التركيب (أو الادماج). وينبه - ابتداء - إلى أن كل بنية كبرى ينبغي أن تفي بقيود الربط والتماسك العادية المتعلقـــة بتسلسل القضايا، ونستنتج من ذلك أننا لا يمكننا أن نحذف إطلاقاً قضية ما، حين تكون قرضاً مسبقاً لقضية أخرى على المستوى الأكبر ذاته . وفي الحقيقة يجب أن يوضع في الاعتبار في السياق أيضاً مفهوم أو مبدأ التضمين أو الاستلزام الدلالي .

ويقصد بالقاعدة الأولى (قاعدة الحذف) أن كل معلومة غير مهمة / غير أساسية يمكن أن تحذف . وهذا لا يعني أن هذه المعلومة في حد ذاتها ليست مهمة ، ولكنها تعد إلى حد بعيد ثانوية بالنسبة للمعنى أو لتفسير المستوى الأعلى أو الأعم.

أما القاعدة الثانية وهي قاعدة الاختيار، وتتعلق بحذف كم محدد من معلومات نص ما ، ولا يعني ذلك تكرير القاعدة السابقة ، وإنما يختص الحذف هنا باختيار ما يتصل اتصالاً وثيقاً بالقضية الجوهرية في نص ما ، وحذف سواه ، وهنا تفهم إشارته بأن القاعدتين الأوليين تشكلان من الناحية الشكلية قاعدة الإلغاء، والقاعدتين الأخريين تشكلان قاعدة الإحلال (أو الاستبدال)، ويعتمد هنا على فهم دقيق لأنواع العلاقات بين مجموعة القضايا التي تشكل النص ، ويذهب فان دايك إلى أن بعض القضايا قيود أو أجزاء أو فروض مسبقة أو توابع لقضية أساسية لا يمكن أن تحذف ، وتمكننا كفاءتنا المعرفية من إدراك القضية الجوهرية

التي لها أهمية دلالية للنص كله ، وبالتالي لا يجوز أن تحذف المعلومة التي تتضمنها هذه القضية. ويلزم هنا مراعاة وضوح العلاقة بين الجزء المحذوف والجزء الأساسي القائم ، وأن أساس الحذف هو إدراك جوانب النص، وتحديد قيمة المعلومات .

أما القاعدة الثالثة فهي قاعدة التعميم، ويتم حذف معلومات أساسية أيضاً ، حيث يمكن أن تحل قضية جديدة شاملة محل قضايا عدة، يحل تصور علوي مشترك محل عدد من التصورات الجزئية.

ويلاحظ هنا أن عمليات التعميم يطلق عليها مصطلح " التجريد "، ولا تحظى الخواص المميزة للقضايا في هذا المستوى باعتبار كاف .

وأخيراً قاعدة التركيب أو الإدماج ، وتعني أن تحل معلومة جديدة قائمة . ويلاحظ هنا ضرورة وجود ترابط ملازم بين " التصورات"، ولا يلزم أن يوجد التصور الكلي أو الشمولي حتما في النص، بل يستنتج من عدد من التصورات القائمة في سلسلة القضايا الواردة ، أي أنه يستخلص من عناصر النص ذاته ، ويشترط حينئذ ألا يفقد النص مضمونه الأصلي أو المعنى الحقيقي الفعلي، أي ما يسمى " تيمة النص " ويشترط كذلك أن تعمل هذه القواعد بصورة محددة، فهي ليست معيارية. وتؤدي هذه النظرة للقواعد الكبرى - في رأي فان دايك - إلى نتيجة، مفادها أن عدداً كبيراً لا نهائياً من نصوص " محسوسة " يمكن أن يشكل أساس بنية كبرى محددة ، فتحدد البنية الكبرى الكم النصي، أي كل النصوص التي لها المعنى العام ذاته[65].

فهذه القواعد تستند إذن إلى أسس منطقية - دلالية - معرفية في المقام الأول ، مما جعلها تتصف بالعمومية وعدم الثبات (المعيارية). إنها تمثل أسس تنظيم واختصار للمعلومة ، يمكن أن تستخدم بصورة مغايرة لأشكال نصية مختلفة وفي سياقات تداولية متباينة .

وفي الحقيقة ليس من المنطقي بعد هذه الملاحظات التي قدمناها ودون الخوض في تفصيلات أخرى تتعلق بالعناصر التي استقاها في نموذجه من علوم مختلفة ، إذ لا يتسع المقام لها ، أن نفهم أن إطلاق مصطلح " نحوية " على نموذجه التحليلي يعني تقديم المكون النحوي الذي يعني بالعلاقات بين العلامات على المكون الدلالي الذي يعني بالعلاقة بين العلامات والمعاني والواقع الخارجي والمكون البراجماتي الذي يعني بين العلامات ومستخدمي هذه العلامات ، وكذا العلاقات بين المنطوقات اللغوية وعمليات الاتصال والتفاعل ، بل على النقيض من ذلك تماماً ، فقد قدم المكونين الدلالي - البراجماتي ، لأن مدار الأمر هنا - كما قال - لا يتعلق بصحة البنية تركيباً واكتمالها دلالياً ، بل بإصابتها أو عدم إصابتها ، بصلاحيتها أو عدم صلاحيتها، قبولها أو عدم قبولها، وهذه معايير تتجاوز أطر النحو والدلالة بمفهوم تقليدي[66].

الاتجاه الثالث

التحليل الدلالي التوليدي

على الرغم من إصرار بتوفي أيضاً على أن تظل نظرية التحليل نحوية الأساس، إلا أن انطلاقه من ضرورة التعامل مع النص بوصفه وحدة كلية قد تطلب أن يستقي نموذجه عناصر كثيرة غير نحوية، عناصر دلالية ومنطقية ورياضية وبراجماتية وغير ذلك في محاولة لوضع نموذج معقد يعقد توازناً بين مكونات عالم خارجي محتمل يطلق عليه " بنية العالم " وعالم إبداعي فعلي يطلق عليه " بنية النص ".

ويلاحظ - ابتداء - أن الشق الأول من نموذجه يسخر مكونات النموذج التحويلي - التوليدي الذي وضعه تسومسكي ، إذ إنه لم يتحول

عن جوهره ، الذي يتمثل في ضرورة أن يكون النحو قادراً على توليد كل الجمل الممكنة في لغة معينة من خلال استخدام عدد محدود من القواعد، ويعني الاتفاق في هذا المبدأ اعتماد بتوفي على تلك القواعد التحويلية التي استخدمها تشومسكي في تحليله ، غير أنه يخالفه في ضرورة توسيع المكون الدلالي من خلال عدم نشأة التفسير الدلالي عن المكون النحوي ، وعدم الاقتصار على عدد قليل من القواعد التوليدية وإدراج المكون البراجماتي في عملية التحليل من خلال الاستعانة بتصورات معرفية ومنطقية وفلسفية عميقة لبيان كيفيات الانسجام بين دلالات خارجة عن النص ودلالات حاضرة فيه وإبراز التفاعل بين بنية النص الخلاقة والعوالم المحتملة التي تتعلق بها .

ويضيف بوجراند / درسلر عن تلك النظرية النصية الموسعة التي اقترحها بتوفي بأنها محاولة لتوزيع أو تقسيم الجوانب المختلفة من خلال وسائل تمثيل مستقاة من المنطق الصوري (الشكلي) وقد تضاعف عدد مكوناتها ، وتعقدت في أثناء تطوير النظرية بشكل مستمر، إذ استمر الميل إلى إدخال عناصر أخرى، تتعلق بمستخدمي النص أكثر من النص نفسه بوصفه عملاً خلاقاً مستقلاً ، فمثلاً أسس المعجم الذي يضم في الأصل أقل قدر من قائمة المفردات المحددة للنص المطـروح يضـم دائماً " معرفة حياتية " لها أهمية أكثر بالنسبة لتنظيم العالم بوجه عام ، ولا تتضح منطقية مضمون النص إلا حين يراعى تفاعله مع المعرفة المسبقة لمستخدمه[67].

لقد انتقد بتوفي أيضاً تركيز عمليات الوصف في الأنحاء السابقة حتى النحو التحويلي التوليدي ، على الكشف عن الكفاءة اللغوية للمستمع المثالي ، وأهملت إلى حد بعيد الكفاءة اللغوية للمتلقي . وليس من المعقول أن يستمر هذا النهج في أية نظرية نصية لغوية لا تفرق بين

دور عملية التفسير ودور عملية التأليف في تحقيق فهم أفضل وتفسير أدق للنص . ذهب بتوفي إلى ضرورة أن يحقق النموذج التعادل بين الكفاءة اللغوية للمتكلم والكفاءة اللغوية للمستمع . ويرى أن عرض أو تمثيل الكفاءة اللغوية لكل من المتكلم والمستمع لا تتصور إلا إذا عبر عن كفاءتهما على نحو آخر، أي أن نصف كفاءة كل من المتكلم والمستمع على المستويين ؛ مستوى التأليف ومستوى التحليل، بحيث يمكن أن تلاحظ عملية التفاعل بين النص والمتكلم من جهة، ثم بين النص والمستمع من جهة أخرى ، أي نموذج تبرز فيه كل صور التفاعل بين عناصر الاتصال[68].

يعني ذلك أنه يرى ضرورة وضع نموذج نحوي تحليلي تتحقق فيه كفاءة المتكلم على نحو منفصل من كفاءة المستمع ؛ وذلك لأنه يرجع وقوع عمليتي التأليف والتفسير في اتجاهين متضادين، فبينما يبدأ المتكلم من الفكرة (يعني أو المضمون) ثم يصوغ بنية التتابع (بنية النص)ن يبدأ المستمع من بنية التتابع الجاهزة ليصل إلى المعنى. وهذا وجه ظاهر من وجوه الخلاف بين مبادىء نظرية فان دايك ونظرية بتوفي . وينبغي في هذا السياق أن نشير إلى أن قضية وضع نحو يعني بوصف كفاءة المستمع (المتلقي) ماتزال في مراحلها الأولى ، إذ مايزال كثير من المشكلات التي تواجه التصورات المعرفية الأساسية فيها موضع المناقشة والبحث ، ويتطلب إيجاد حلول مقنعة وكافية لها جهود عدد كبير من الباحثين لسنوات طويلة ليس في علم النص فحسب ، بل في العلوم الأخرى التي تعد القضايا المعرفية فيها قضايا محورية .

ومن المفيد هنا أن نبه إلى أن بتوفي يعادل بل يرادف في مواضع كثيرة في نظريته بين مصطلحي الجملة والنص ، ولا يرى قيمة للمفاضلة بين نحو الجملة ونحو النص . فلكل حدوده ومفاهيمه وأهدافه

ووسائله . بيد أن ذلك يؤدي إلى اضطراب وعدم تفهم للفروق المنهجية المحورية بينهما . وفي الحقيقة لا يختلف نهج فان دايك في الإلحاح على وصف نموذجهما بالنحوية ، وإن كانت المكونات النحوية في نموذج بتوفي أكثر تشعباً وبروزاً . ويمكن أن يتضح ذلك من قول بتوفي في تحديده لمكونات نموذجه ، يجب أن يتكون ذلك النموذج من الأساس النظري والمكونات والجوانب التي أقيم عليها وصف الجملة أي يقاس الوصف النحوي على الوصف النحوي للجملة . ويرى أيضاً أن حدود الوصف " النحوي " للنصوص لم يحدد بعد تحديداً دقيقاً . ويمكن أن نعده بمعنى " الوصف النحوي السياقي للنص " أي ذلك الوصف الذي لا تستند فيه إلا إلى تلك المعلومات التي يمكن أن تستخرج من النص من خلال معارف نحوية . النحو إذن يضم المعجم ذاته أيضاً . وينشأ عن ذلك الربط بين الجانبين النحوي والدلالي تحول إلى شكل جديد للوصف، إذ تتسع حدود هذا الوصف بقدر ما يمكن أن يتوسع في حدود مجالات المعلومات الممكن اختزالها في المعجم . ويشكل الوصف النحوي – الدلالي للنص محور الوصف النحوي التركيبي الكامل في الوقت ذاته[69].

وأظن أنه بعد هذا الإيضاح لا يتناسب إطلاق وصف نموذجه بأنه وصف نحوي مع محتواه ، إذ يتشكل ذلك النموذج من المكونات الأساسية التالية :

- المعجم ، ويتكون من معجم الأساس (للمعاني الأساسية). ومعجم إضافي (للمعاني الإضافية).
- النحو ، ويتكون من قواعد توليد لتمثيل غير أفقي للنص وقواعد وتحويل لبيان التحقيق الأفقي للنص .
- التمثيل التوسيعي الدلالي ، ويتضح فيه أوجه ترابط معقدة بين عوالم لغوية متحققة وعوالم غير لغوية محتملة.

وقد أشرنا إلى أن عملية التفسير عملية معقدة تستلزم تعميق مفهوم التمثيل الدلالي بحيث تتسع مكوناته بتعدد وظائفه ، وهو ما فعله بتوفي ، إذ وسع ذلك المفهوم، فجعله يضم مجموعة من التصورات البراجماتية إلى الحد الذي يستحيل معه الفصل بين المكون الدلالي والمكون البراجماتي ، فقد جمع بين مكونات بين سياقية أو داخل السياق التي توصل بأنها مكونات دلالية ومكونات سياقية اتصالية تقع خارج النص . فقد ذهب إلى أنه لا يكفي في تحليل العمل الإبداعي (النص) الكشف عن العلاقات الداخلية التي تمتد داخل النص وتظهر في المعاني الأساسية ومعاني أبنيته فحسب ، بل يجب أن يتسع ذلك التحليل ليضم تلك المعاني الخارجة عن النص تلك التي يحيل إليها النص وهي ما يطلق عليها .. المعاني الإضافية أو الإشارية أو الإحالية .

وهكذا فإن النمـــوذج الذي اقترحه بتوفي تتجـــاوز مكوناته وتصوراته وأهدافه النماذج النحوية الأخرى التي استخدمت لوصف الجملة وتحليلها ، إذ إنها تشترك جميعها في الالتزام بالمكونات الفعلية المتحققة في الواقع اللغوي ، وهي سمة فارقة لإيجاد الجملة . أما نموذج بتوفي فيطرح شكلاً من أشكال التوازي بين مكونات بنية واقعية ومكونات بنية محتملة أو كما يقـــول بوجـــراند / درســـلر : حـــاول بتوفـــي أن يطـــرح " صيغة نموذجية أو معيارية " في هيئة ترابط منظم مثالي ، بالإضافة إلى " صية لغوية طبيعية " تعكس النص في الواقع ، وهو ما أطلق عليه " بنية النص " في مقابل " بنية العالم "، ويفترض هنا تراسل محدد بين البنيتين[70].

على أية حال يذهب بتوفي إلى أن الوصف النحوي ــ الدلالي للنص في نموذجه يتم من خلال عمليتين أساسيتين متقابلتين، هما عملية تأليف النص أو تكوينه وعملية تفكيك النص أو تحليله، ويرى أنه يمكن

أن يوصف البناء المحتمل للمعجم الذي يشكل مكوناً حيوياً مهماً في نموذجه الوصفي التحليلي بشكل موجز على النحو التالي :

- تتحدد الوحدات المعجمية المحددة أو الفعلية (وبمعنى أدق : القراءات المختلفة لهذه الوحدات) في المعجم من خلال وحدات دلالية مجردة (يشار إليه بالرمز K لمكون L - Komponente).

- تقدم تمثيلات الوحدات المعجمية المحددة أو الفعلية وتمثيلات الوحدات الدلالية المجردة في صورة وظائف جملية (أو موضوعية)، وهي تضم عناصرها المتمثلة في وحدة الدالة / الوظيفة الأساسية ورموز العناصر الأساسية ، والمقولات المجردة للحالات الإعرابية، ومعلومات الربط، وأوجه فصل ذات علامات أو مجموعة علامات نحوية دلالية ، توجه " إمكانات الربط المختلفة " للوظيفة الحملية / الموضوعية .

- للمعجم دور جوهري في عمليتي التأليف والتفكيك ، إذ إنه يؤدي وظيفة قاموس ثنائي اللغة ، ويتشكل من مجالين : الأول وتكون فيه الوحدة المسيطرة " التمثيل الدلالي "، ويكون المعجم الأساس لعملية التأليف ، والثاني : وتكون فيه الوحدة المسيطرة " الوحدة المعجمية الفعلية "، ويشكل المعجم الأساس لعملية التفكيك .

- يضم المعجم – بناء على ما تقدم – أشكالاً متباينة من الترتيب أيضاً التي يحتاج إليها سواء عند عملية التأليف أو عملية التفكيك. وتتضح أشكال الترتيب من خلال العلاقات المختزنة في وحدات المعجم.

- تعد عملية الوصف النحوي – الدلالي لنص ما – من جهة المستمع . عملية تفكيك لذلك النص (Dekomponierung) ويمكن التأكد من تلك العملية على أسس توليدية – معروفة من خـــلال عملية إعادة التأليف (Rekomponierung) بينما يطلق على عملية إنتاج النص – من جهة المتكلم – عملية تأليف النص (Komponierung)[71].

لقد اتسع مفهوم الوحدة المعجمية هنا في إطار تطور جديد للأدوار التي يمكن أن يقوم بها المعجم ، فهي مشيرات إلى دلالات وعلاقات ومقولات ، أي تمثل شبكة من العلاقات النحوية – الدلالية.

ويقابل التمثيل التجريدي في عملية التفكيك التمثيل الفعلي في عملية التأليف. ويجب أن يوضع في الاعتبار أن الجزء الخاص بتأليف النص كما يتضح من تحليلاته وكما أشار هو نفسه إلى ذلك مراراً يرتكز على نحو الجملة ، واستخدم في تحليلاته عدداً من القواعد التحويلية التي وضعها في نظام متسق ويضم :

- تحويلات موفولوجية ومورفيمية .
- تحويلات نحوية محضة .
- تحويلات معجمية – نحوية .
- تحويلات توليدية.
- تحويلات دلالية – توليدية .

كما عني بإيضاح الخطوات المحددة التي تكشف عن أسس المركبات المتدرجة والمتشابكة ، وأوجه ربط المركبات المتدرجة والمتشابكة وأوجه ربط المركبات والمحولات . ويعتمد في ذلك كله على التراث النحوي التقليدي والأنحاء التحويلية التوليدية ، ولكن بعد إعادة تنظيم مقولاتها وتصوراتها للوصول إلى نظرية نصية صالحة للتطبيق على عدد غير محدد من الأنماط النصية وتقديم رؤية واضحة عن عمليات الإنشاء أو الإبداع وبخاصة عمليتا الاختيار والتنظيم.

وقبل أن ننتقل إلى تحليل مفصل للمكونين الآخرين في هذا النموذج نعرض باختصار المراحل أو العمليات التي يمر بها التحليل النحوي – الدلالي للوصول إلى أسس التأليف . يذهب بتوفي إلى أن

المرحلة الأولى من التأليف تتكون من إنجـاز عمليات ليسـت لغوية فحسب ، إذ تتوزع هنا محمولات الأساس النصي على نحو متدرج داخل أسس نصية لوحدات التأليف ذات الطبقات المتباينة . وينتهي ذلك التوزيع حين يتم تتابع الأسس الذي يمكن أن يعقب العمليات التي أنشأت وحدات التأليف الفعلية ذات الطبقة الأولى ، أي جمل النص ، أو ينبغي الإشارة إلى أن تلك العمليات هي عمليات نحوية أساساً).

وحين ينتقل إلى عمليات المرحـلة الثانية من التأليـف يبدأ بإيضاح أن أسس المركبات المتدرجة تنبثق من محمولات أسس النص النهائية ، ويطلق على المركبات المتدرجة " أسس المكونات ذات الطبقة الأولى "، ويشار إليها برمز الجملة (S) مع مشير تحتي ، وتتكون أسس النص النهائية من فئات (أو مجموعات) من المحمولات بينما تتكون أسس المكونات من ابنية مكونة من هذه المحمولات مع إضافة محمولات مكملة محددة[72].

إن البدء بالبنية النحوية في عملية الوصف هنا لا يعني استقلال المكون النحوي عن المكونات الأخرى في النموذج التحليل لدى بتوفي، بل إنه لا ينفصل في عمله عن المكون الدلالي ، فإذا كانت توليدية النص لديه ترتكز على الوصف النحوي في الظاهر مما يجعلها أقرب إلى نحوية تشومسكي فإن مقولات الأساس والترابط والعلاقات المتدرجة والتمثيل المضموني وكفاءة المستمع والمصاحب السياقي والاستمرارية النصية وغيرها تؤكد غلبة العناصر الدلالية – البراجماتية في نموذج بتوفي كما هي الحال لدى جراند / درسلر وفان دايك .

وقد يتأكد ما ذهبنا إليه من أن منهجه يندرج تحت مناهج نحو النـص إذا عرضنا بعض الملاحظات حول نموذجه التحليلي . ويلاحظ – ابتداء – أن ما أطلق عليه أساس النص يمكن من عملية تمثيل العلاقات

المضمونية أم الشأنية للنص من جهة، ويقدم أيضاً العنصر الأساسي للعمليات المشكلة للجملة - النص من جهة اخرى، وكذلك توصف تلك العمليات التي تنطلق من أساس - النص إلى النص - السطحي (أو سطح النص) بأنها عملية تمثيل البنية المتدرجة للنص . ويلاحظ كذلك استخدام مصطلح التتابع النصي المصاحب في عملية التأليف ، إذ يكون أساس - النص مصاحباً سياقياً بشكل مستمر ، حين يمكن أن تنتظم المحمولات في شبكة مترابطة نحوياً .

إن هذه الرؤية تقدم صورة واضحة عن الترابط بين التشكيل النحوي الظاهري الذي يرتكز على علاقات نحوية أساساً والتمثيل الدلالي المفهومي الذي يعمل مع تلك العلاقات الظاهرة في بنية داخلية والعلاقات المختزنة داخل المعجم والعناصر المعرفية -- البراجماتية التي تنظم العلاقات بين اللغة (أو التكوينات اللغوية أو أبنية النصوص) وعمليات الاتصال والتفاعل .

ويتشكل النموذج الذي اقترحه بتوفي من مكونين جوهريين يحددهما على النحو التالي :

- المكون النحوي (GK) ويجري العمل به مع التمثيلات الدلالية - المفهومية المعيارية (المنطقية)، وتوجب هذه العمليات ثلاثة أنظمة من القواعد ؛ القواعد التي تحدد بناء التمثيلات المنطقية ، والقواعد التي تلحق التمثيلات الدلالية المفهومية المطابقة بالنصوص المدروسة، وأخيراً القواعد التي يشتق من خلالها النصوص الممكنة من تلك التمثيلات.

وحتى يمكن أن يوضع نظام دقيق لتلك القواعد يرى بتوفي أنه يجب أن تحل المهام الأساسية التالية :

- تمثيل واضح لأوجه وصف - الموضوع التي تقوم بوظيفة عناصر أساسية في صورة تمكن من كل العمليات الدلالية - الماصدقية.

- تركيب تلك المحـــاور - القضوية التي تقدم تمثيـــلات غير متناقضة للأحداث والحقائق .

- ضمان عملية تمييز متدرجة لتلك المحاور القضوية (ذات أبنية عليا زمنية ومحددة للصيغية وأدائية).

- أخيراً إعداد نظام للعناصر المترابطة التي توجد بين القضايا المميزة والتمثيلات المفهومية للنص .

وتعد المهام الثلاث الأولى مهام منطق ــ المحمولات الصيغي بمفهوم واسع لـــه ، بينما يعني المنطق القضـــوي الصيغي بالمهمـــة الأخيرة، وكذلك نظرية الجدل ونظرية الاستدلال ، وإن لم ينظر إلا إلى كم محدد من القضايا ، بيد أن نحو النص (أو منطق النص) في صورته النهائية لا يجيز أية قيود خاصة بالقضايا[73].

أما المكون الدلالي (SK) فتكمن مهمته في إلحاق نماذج ما بوصفها ماصدقات بكل نص في عالم ممكن من خلال تمثيلات المفهوم - النصية، تلك الماصدقات تتبع السياقات الواردة فيها، ويوجب الإجراء الواضح لتلك المهمة وضع نظام قواعد يمكن من الوصول - إنطلاقاً من التفسير الدلالي الماصدقي لتمثيلات العناصر الأساسية ، غير المحاور القضوية البسيطة والمميزة - إلى تحديد التفسير الدلالي الماصدقي للتمثيل المفهومي الكامل للنص.

وتعد هذه المهمة أيضاً - في رأيه - مهمة غاية في التعقيد، حين يقتصر التفسير على أنماط نصية محددة ، بل إن هذا التعقيد يصل إلى قدر كبير لا يدرك مداه حين نتعامل مع نصوص استعارية / رمزية[74].

ويلاحظ - بناء على ما تقدم - من إيضاح لمهام المكونات الأساسية في نموذجه والقواعد والتحويلات والتمثيلات التي تندرج تحت كل مكون أن الاشتغال بالقضايا الدلالية انعكس في دقة بناء المكون النحوي ، وترجع ميزة ذلك التطور إلى أن التشكيل أو الإعداد النهائي للمكون الدلالي يشترط تشكيلاً كاملاً للمكون النحوي .

ويلاحظ أيضاً أن القدرة الوظيفية لكل من المكونين النحوي والدلالي تستند - في رأيه - إلى المعجم سعياً إلى تحقيق متطلبات كبرى، إذ إن المعجم - وفقاً للمهام التي أشرنا إليها من قبل - يشكل أساس آلية نظرية (بنية النص - بنية العالم). كما أن توسيع الوصف والتحليل لا ينطلق من المستوى النحوي (المكون النحوي)، بل من المستوى الدلالي الشمولي (المكون الدلالي البراجماتي) الذي يجيز تفسيرات دلالية - ماصدقية للنصوص في إطار ما أطلق عليه " نظرية نصية جزئية " والتفسير الدلالي - الماصدقي للتمثيل المفهومي الكامل للنص .

بينما يقوم نموذج فان دايك التحليلي على عمليات أربع أساسية، تتعلق الأولى بطرح جزء من المادة والثانية بحذف بعض المعلومات والإبقاء على بعضها الآخر ، والثالثة بتحويل المادة إلى تصور أكثر عمومية ، والرابعة بخلق مادة جديدة لعرض التمثيل الدلالي بصورة أكثر تماسكاً ، يرتكز نموذج بتوفي التحليلي (الذي يستند إلى المكونات الثلاثة الأساسية أيضاً ، أعني المكون النحوي والدلالي والبراجماتي) على عمليتين محوربتين ، هما عمليتا التأليف والتفكيك للكشف عن الكيفية التي يحقق بها منتج النص تعادلاً بين عالمين : عالم النص وعالم خارجي أو بين بنيتين : بنية فعلية إبداعية وبنية خارجية محتملة .

الاتجاه الرابع

تجزئة النص

يولي منهج فاينريش عناية أساسية بأوجه الترابط التي تتحقق على مستوى الجملة ، برغم أنه يزعم أن ذلك ليس كافياً وينبغي تجاوزه إلى أوجه الترابط النحوي على مستوى النص للوصول إلى تحديد دقيق لبنيته الكلية المتماسكة ، ولكن نظرة متفحصة للمقولات التي استخدمها والإجراءات التحليلية التي اتبعها ترجح استناده إلى مقولات وتصورات الأنحاء التقليدية وبخاصة النحو التبعي، وإن حاول في بعض مواضع في عمليات الوصف أن يتجاوز أطرها بتوظيف مبادىء أكثر عمومية وشمولاً إلا أن محاولته – في حقيقة الأمر –تظل محاولة لإعادة النظر إلى الجملة وتتابع الجمل والنص انطلاقاً من مستوى الجملة .

وهكذا فالمكون النحوي في نموذجه يحتل الصدارة، وإن كان يلاحظ أنه استخدم المكونين الدلالي والبراجماتي ، ولكن بصورة محدودة خلافاً للاتجاهات الأخرى التي فصلناها ، وأنه ألح على أن نموذجه يندرج تحت النماذج النصية ، لأنه لابد أن يتعامل النص الذي يعد – في رأيه – تكويناً حتمياً ، راسخة أجزاؤه ، أي أنه تكوين تحدد أجزاؤه بعضها بعضاً، لأنها ثابتة متضافرة[75].

هكذا فهم فاينريش النص ، فالجملة في النص لا تفهم في ذاتها فحسب، وإنما تسهم الجمل الأخرى في فهمها ، وهذا يبين أن الجملة ليست وحدها التركيب الذي نحدد به المعنى ، وإنما نحدد المعنى أساساً من خلال النص الكلي الذي تتضافر أجزاؤه وتتآزر .

تحديد المعنى عند فاينريش يتحقق إذن من خلال ما يسمى

بوحدة النص أو التماسك الكلي للنص ، وهو - كما يرى سوينسكي - يعتمد أساساً على السياق الذي يقدم من خلاله معلومات معينة، أي على علاقات دلالية توصف بالتماسك ، فالجمل وأشكال القول الأخرى والمنطوقات اللغوية بتماسك بعضها مع بعض دلالياً من خلال المعلومات التي يقدمها النص بحيث لا يجد المستمع أو القارىء فراغاً أو ثغرة عند توصيل المعاناة[76].

لقد دافع فاينريش عن ضرورة التحول إلى التحليل النصي، فلا يمكن أن يكون علم اللغة إلا علم لغة نصي، بمعنى أن كل بحث لغوي نصي يجب أن يبدأ به كإطار الوصف، ويبرز هنا الترابط التركيبي للنص وسياق الفهم ، كما أنه قد سعى إلى إبراز المعنى اللغوي النصي من خلال دراسة تميز من الناحية الوظيفية بين وسيلة عائدية محددة (anaphorisch) أي الإشارة إلى متقدم، ووسيلة خلفية (Kataphorisch) أي الإشارة إلى متأخر .

إن منهج تجزئة النص (Textpartitur) ليس إلا محاولة لتقديم وسيلة بسيطة لقياس علاقات التشابه والتحاور والتقابل وغيرها من العلاقات النحوية - الدلالية الأساسية ، بين الجمل المتجاورة في نص ما في إطار مفهوم " تماسك النص "، وقد اتخذ التحليل فيه صورة إجراءات تنظيمية تقوم على الوصف اللغوي الشكلي أساساً وإن كان المدخل إلى ذلك وصف العلاقات القائمة بين المفردات داخل الجمل بهدف تحقيق أوجه التعالق بين تلك الأبنية الصغرى والوحدة الكلية للنص .

ويذهب شيلنر في تحديد هذا النموذج ومكوناته وإجراءاته إلى أنه نموذج من التحليل الذي تتكون أجزاؤه من النص ، موضع التجزئة وسطوره التي تتشكل بتحديد نظري نحوي لهذا النص حيث يهدف من ذلك كله إلى وضع نظرية لغوية للكشف عن قيمة النص بعوامل مساعدة،

إن هذين العنصرين (اي مكونات النص وتحليل الكلمات) يتضمنان تحليلات تركيبية نحوية بناء على أجناس متعددة ، مثل الإيجاب والسلب والإفراد والجمع وأدوات التعريف والتنكير والبناء للمعلوم والبناء للمجهول وموقعية الفعل وتمام الفعل ونقصانه، وينبغي للوصول إلى نتائج مؤكدة - في رأي شيلنر أيضاً - إكمال هذا التصنيف التركيبي بتصنيفات صوتية ودلالية تضاف إلى التصنيفات النحوية السابقة[76].

ونضيف هنا إلى أنه إذا كان منهج تجزئة النص يرتكز على توزيع أفعال النص ودلالاتها ووظائفها وعلاقاتها فإن ذلك لا يحول دون القيام بتجزئة لأقسام الكلام الأخرى كالأسماء والصفات والمكونات الحرفية والظرفية والأدوات وغير ذلك . وتجدر الإشارة هنا - ابتداء - إلى أن الوصف الأساسي يتم في شكل جزئين متطابقين يمثل الجزء الأعلى (أو السطر الأعلى) النص وأجزاؤه ، ثم يرد تحته تحليل الكلمات وأجزاء الجمل ، ويمكن أن يجزأ الوصف في طبقة أخرى حيث يقع التحليل وفق مستويين ، مستوى أقسام الكلام من الجهة التي يطلق عليها في الغالب المقولات (الأجناس) النحوية ، ووفق عناصر الجملة من جهة أخرى . أما التحليل وفق أقسام الكلام فيعد بحق تحليلاً نحوياً للجملة ، بينما يعد التحليل وفق عناصر الجملة تحليلاً شبه منطقي للجملة.

ويسير التحليل في نهج تجزئة النص استناداً إلى الأفعال في البداية ، بتقسيم أو تجزئة النص وفق أفعال ، بسيطة كانت أو مركبة، ويوضع أمام كل فعل رقم يحدد موضعه من النص ، ويكتب الفعل بحروف مائلة إذا كان بسيطاً ، أما إذا كان مركبا فيكتب الفعل الأساسي فقط بحروف مائلة ، وإن كان ينظر إليه على أنه وحدة دلالية غير متجزئة .

ويلاحظ هنا أن تجزئة أفعال النص البسيطة والمركبة تستند إلى

وجهات نظر متباينة يستوضح فيها عن المعلومات النحوية التي تتضمنها أو تحاط بها في تجاور نصي مباشر (أي ليس المعلومة المتمثلة في بنية الكلمة فحسب ، بل المعلومة الخاصة بالزمن أيضاً على سبيل المثال). وتوضع في الاعتبار أيضاً المعلومة النحوية التي تتقدم الفعل أو تتبعه في تجاور نصي تبعي ، مثل المعلومة الخاصة بالشخص النحوي الذي يتضمنه ضمير الشخص....[78]

لقد عنى فاينريش بما أطلق عليه " إشارات توجيه الاتصال في النص" ومنها ضمائر الشخص والإشارة والملكية وأدوات التعريف والتنكير ومورفيمات الأزمنة وغيرها من الإشارات التي تقوم بوظيفة نصية محددة ، فالأدوات علامات تركيبية يستخدمها المتحدث ليبين للمتلقي على أي وجه ينبغي أن يقيم ربطاً داخل النص . ولمورفيمات الزمن أيضاً وظيفة إشارية ، إذ يوجه المتحدث من خلالها تلقي السامع للنص . ويفرق فاينريش بين أزمنة – قص ، ينبغي أن توجه السامع إلى موقف تلقٍ أكثر توتراً ، وأزمنة سرد تشير عكس ما سبق إلى موقف تلقٍ أخف توتراً . وتشكل الانتقالات الزمنية (أي تبادل الأزمنة) أهمية خاصة للاتصال، إذ إنه ينسب إليهما توجيه الاتصال ضمن المورفيمات الأخرى. ولذا أدخلت في علاقة مع موقف الاتصال وشركاء الاتصال[79].

وهكذا يتضح أنه على الرغم من تركيز فاينريش على تجزئة النص وفق الأفعال ، فإن العناصر النصية الأخرى لها دور جوهري في التحليل . وإذا كانت تجزئة الأفعال تقوم على التقسيم الذي استقر في النحو التبعي ، مما يؤكد استناده إلى معايير (أو بارمترات) نحوية مختلفة في الأساس ، فإن ذلك لم يحل دون وضع هذه المعايير الجزئية في إطار تصور شمولي تحكمه قواعد الاتصال ومكوناته وأهدافه .

ويلاحظ أن فايرنيش قد اختار هنا فكرة الثنائيات في التحليل

النحوي ، إذ نجد معايير التحليل ثنائية في الأغلب مثل الإثبات والنفي والإفراد والجمع والبناء للمجهول والبناء للمعلوم وفعل ثنائي القيمة وفعل أحادي القيمة ، وتمام الفعل ونقصانه وحال تحقق وحال احتمالي ومنظور خلفي ومنظور أمامي وزمن سرد وزمن قص وغير ذلك . ويذهب كلماير في وصفه لهذا المنهج إلى أن فاينريش قد اضطلع بمحاولة تحليل نصي على أساس نظرية التبعية ، أي توجيه الفعل، حيث حصر نفسه في إدراك ما يسمى بإشارات توجيه النص ، وقد سجل ذلك بصورة متصلة في صورة تجزئة النص على أسطر مختلفة إلى جانب الإشارات السابق ذكرها كالضمائر والأدوات والأزمنة والعدد وتكافؤ القوة .

وتسجل تجزئة ثانية ، يطلق عليها تجزئة الانتقال النصي، انتقالات (أو تبادلات) متماثلة وغير متماثلة من فعل إلى فعل في النص. وترجع أمثلة فاينريش سيادة الانتقالات المتماثلة ، إذ توصف الانتقالات المتماثلة بأنها إبلاغية (بالمفهوم المستخدم في نظرية الاتصال) للسامع بوجه خاص ، ويسهم نوعا الانتقال – لدى فاينريش – في تحقيق نصية النص[80].

استخدم فاينريش مصطلح " قوة الكلمة أو التكافؤ أو القيمة " كما ورد في النموذج الذي وضعه تنيير ، ولكنه يغير في تصنيف الأفعال تغييراً طفيفاً ، فيفرق من قوة الفعل على مستوى اللغة ، حيث يتحدد عدد العناصر التي يسيطر عليها الفعل على نحو حتمي (أي في بنية مفترضة) وبين قوة الفعل على مستوى الكلام حيث يتحدد عدد العناصر التي يسيطر عليها الفعل ونوعها في النص المحلل (أي في بنية نصية فعلية)، وليس من الضروري أن يتطابق النوعان. ويضع الفعل الأحادي القيمة في مقابل الثنائي القيمة، والثنائي القيمة في مقابل الثلاثي القيمة.

لقد عنى بالتقسيمات المختلفة للأفعال عناية كبيرة وإبراز العلاقات بينها وبين المكونات الأخرى التي ترتبط بها ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر رافضاً الانخراط في الخلافات النظرية حول تلك الأجناس النحوية ، ومؤكداً على أن مبدأ التوزيع يرجح أن منهج تجزئة الأفعال لا يسوغ استقلال الجملة . إنه يعالج العلاقات بين الأفعال على امتداد النص المدروس. فتحدد سماتها ومواقعها ووظائفها لإثبات أوجه الترابط بينها، بحيث يمكن - كما يقول فاينريش - أن يتكشف ذلك الترابط بين فعل في الجملة التاسعة وفعل في الجملة الخامسة من خلال منظور النظرة القبلية في مقابل النظرة البعدية مثلاً ، بل يرتبط فعل الجملة الخامسة ذاته مع فعل الجملة الثلاثين من خلال ثنائية : فعل يشغل الموقع الثنائي في مقابل فعل يشغل الموقع الأخير أو المقدمة[81].

وقد اختار فاينريش تقسيماً للأزمنة يتلاءم مع منهج تجزئة النص، فالأزمنة - في رأيه - وسائل ربط أو وسائل لتحقيق الترابط أو التماسك النصي، تجمع بين الإجبارية والاختيارية ، إذ لا يجوز الاستغناء عنها في تشكيل النصوص ، ولكن للمتكلم الحرية في أن يختار بين عدة أزمنة للتعبير عن مقاصد في مواقف الاتصال المختلفة. وتقسم الأزمنة إلى أزمنة سرد ؛ وهي أزمن الحال والمستقبل والزمن التام أساساً ، وأزمنة قص ؛ وهي أزمنة الماضي والماضي المركب (البعيد) والشرط، وتوصف النصوص التي تسيطر أزمنة السرد فيها " نصوص سرد " بينما توصف النصوص التي تسيطر فيها أزمنة القص " نصوص قص ".

وتقسم الأزمنة أيضاً إلى زمن استرجاعي (قبلي) وزمن توقعي (بعدي)، فأزمنة الاسترجاع تستدرك أو تسترجع معلومة تقدمت ، وأزمنة التوقع تقدم معلومة مسبقاً، الأمر إذن يتعلق بمفاهيم نسبية تتصل بالعلاقة بين زمن النص وزمن الفعل أو الزمن الذي يحدده السياق

والزمن الذي تحدده الصيغة . أما الأزمنة الصفرية فلا يفرق فيها بين زمن النص وزمن الحدث . ويلاحظ هنا أن الأزمنة نسبية ، إذ لا توجد حدود صارمة بينها، كما أن للغة منطقها الخاص في التمييز بين الأزمنة، قد يتعارض مع حدود المنطق الحادة .

وفي الحقيقة لا تخرج هذه المحاولة في مجملها على المعايير النحوية التي عنيت الأنحاء التقليدية بتطويرها ، فإذا كان فاينريش في إطار تصوره للنص على أنه تعبير منطوق (أو منطوق لغوي) مستمر أو متطقع بدرجة لا تذكر ، تدعمه تفاعلات تواصلية مختلفة بين شركاء الاتصال ، قد أدخل معايير دلالية – براجماتية ضئيلة ومحسوبة ، وهو لم ينكر ذلك، بل إنه ذهب إلى أنها محاولة أولية محدودة يجب أن تستكمل بتجزئة نصية موروفولوجية ودلالية إلى جانب التجزئة النصية لتقديم نموذج تحليلي أكثر قدرة على التعامل مع عدد لا محدود من النصوص . إن كل تجزئة نصية فعلية محددة لا تعدو أن تكون اختياراً معيناً يختاره الباحث للإجابة عن تساؤلات محددة .

فلا يقرر في إطار هذا المنهج مسبقاً وجهات نظر بعينها يجب أن توضع في الاعتبار أو أي ترتيب يجب أن تنظم من خلاله إجراءات التحليل وعمليات الوصف . ومن ثم يصلح أن يطبق منهجه على بعض النصوص، وربما لا يصلح أن يطبق على نصوص أخرى[82].

هكذا قدر فاينريش منهجه ، وهو تقدير واقعي مقبول، إذ لم يهدف – كما بالغ شيلنر – إلى وضع نظرية نصية لغوية للكشف عن قيمة النص بعوامل مساعدة . ونضيف أيضاً أنه لم يقصد الوصول إلى نتائج مؤكدة ، بل نتائج مهمة أو مميزة أو دالة، كما إن إقراره بأنه اعتمد على مقولات نحوية واستخدم بارمترات نحوية في المقام الأول لا يعني إهماله العلامات مطلقاً ، بل إنه – كما تبرز تحليلاته – استخدم

بعض علامات تركيبية ذات مضمون دلالي ، حيث يتداخل المعنى مع البنية على نحو يستحيل معه الفصل بينهما. وهكذا تكون العلامات الدلالية والتداولية علامات إضافية لم تستبعد في التحليل نهائياً ، ولكنها - في رأيي - ذات دور محدود إلى حد بعيد.

ويرجح زعمنا أن منهجه لم يستوعب علاقات مهمة ضرورية على مستوى النص موقفه من الروابط ، إذ رأى أن مفهوم الرابط مفهوم فضفاض إلى حد بعيد يضم أشكالاً كثيرة من الربط ، وبالنسبة لهذا المنهج لا تدخل الروابط في تجزئة النص أساساً ، بل في تجزئة متحولة للنص، فهي تؤدى في النص بوصفها علامات ما تؤدي تحولات علاماتية مع المقولات النحوية الأخرى . ويذهب أيضاً إلى أنه لا يجب الربط بين ارتفاع نسب ورود علامات مع المقولات النحوية الأخرى . ويذهب أيضاً إلى أنه لا يجب الربط بين ارتفاع نسب ورود علامات معينة أو انخفاضها بشكل حتمي . وذلك موقف غريب ممن يلح على أن تحليله يتجاوز إطار الجملة إلى النص ، ولا يتناسق مع ذهابه إلى أن تحقق نصه ما يرتكز أساساً على تماسكه ، أي على علاقات التماسك الكلي بين أجزائه في المقام الأول إلى جانب علاقات أخرى جزئية تقع على مستويات مختلفة، ولكنها لا تستطيع وحدها أن تحقق النصية.

اتجاهات أخرى

إن التصور الجوهري الذي يمكن أن ينتج عن تحليل الاتجاهات النصية بوجه عام هو اتفاقها في توظيف المكونات الأساسية في التحليل النصي ، أعني المكون النحوي والمكون الدلالي والمكون البراجماتي وإن اختلفت فيما بينها في القدر الذي تسهم به عناصر كل مكون في تشكيل النموذج التحليلي وفي العوامل التي يستند إليها في عملية توسيع المكونين الدلالي والبراجماتي بوجه خاص .

فإذا كان التطور الذي شهده البحث الدلالي قد أثر في كيفيات تعامل الباحثين مع التراث النحوي بكل ما يضمه من أفكار وتصورات وحدود ومقولات ومناهج وصف وتحليل ، انعكس ذلك التأثير في إعادة صياغة كثير من تلك الأفكار والتصورات والمناهج وفق أسس ومبادىء ومعايير لا تفصل النحو عن الدلالة ، فقد تأثرت الاتجاهات (بخاصة ما تضمه نظرية الاتصال ونظرية الحدث الكلامي) النصية تأثراً كبيراً بالأفكار والتصورات البراجماتية إلى الحد الذي استحال معه انفصال المكون البراجماتي عن المكونين النحوي والدلالي في التحليل النصي ، بل إن ذلك المكون البراجماتي صار موجهاً فعلياً للمكونين الآخرين .

ويصور فان دايك هذا التأثر في عبارات دقيقة حيث يقول : بينما يختص النحو بكيفية صياغة المنطوقات بناء على قيوده ، ووفق قواعده، والدلالة بتفسير المنطوقات وفق قيودها (وينسحب ذلك على المعنى والإحالة أيضاً)، أما البراجماتية فتضطلع بمهمة معالجة القيود التي تجعل منطوقات لغوية مقبولة أو ملائمة في موقف اتصالي يعبر من خلاله مستخدم اللغة . (يدخل في الاعتبار هنا ما أشـرنا إليه من اختصـاص البراجماتية بتحليل الأحداث الكلامية ووظائف اللغوية وسماتها في عمليات الاتصال بوجه عام[83].

يعني ذلك أن البراجماتية تختص بدرس العلاقات بين النص والسياق ، حيث تعالج قيود وقواعد صلاحية منطوقات معينة (أو أحداث كلامية) لسياق محدد . فمدار الأمر فيها إذن الكشف عن الترابط بين بنية النص وعناصر الموقف الاتصالي الذي يرتبط بها بشكل منظم، إذ تشكل هذه العناصر معاً " السياق ". ومن ثم فان دايك أن علم النص ينحو إلى اتخاذ إجراءات منظمة، مبتدئاً بالسياق المباشر، وهو " السياق النفسي" الذي يتم فيه إنتاج النص وفهمه وإعادة تكوينه ومن الناحية الوظيفية

فإنه يعني بشرح كيفية قيام النص بوظائفه، أي بتحليل الخواص المعرفية العامة التي تجعل من الممكن إنتاج البيانات النصية المعقدة في مرحلة الأداء، وإعادة إنتاجها بالفهم في مرحلة التلقي[84].

وهكذا فالسمة الأخرى الجوهرية لهذه الاتجاهات النصية تتجلى في تجاوز مهمتها العناية بالبيئة اللغوية ، أي مستوى المنطوق اللغوي، إلى العناية بكفاءة المتكلم وكفاءة المتلقي ، ولذا نجد الاتجاهات النصية تهتم بعمليتي الإنتاج والتلقي ، ولكنها تختلف فيما بينها في تحديد مراحل إنتاج النص ومكوناته والعوامل المؤثـرة في تحديد كفـاءة المتكلم (المنتج)، وكذلك في تحديد كيفيات التلقي وأدواتـه وأهدافه ودرجاته والعوامل المؤثرة في كفاءة المتلقي.

ومن تلك الاتجاهات التي تعني بعملية التلقي الاتجاه الذي يمثله إيزر من خلال النظرية التي وضعها، وأطلق عليها " نظرية التاثير " وهي نظرية تعني بعملية القراءة ذاتها استناداً إلى أن تحقيقاً لنص لا يتم إلا من خلال عملية القراءة التي تتفاعل مع لغته تفاعلاً شاملاً، إن للقارىء دوراً فعالاً في عملية إنتاج النص ذاتها - كما يقول إيزر - فليست العلاقة بين النص والقارىء تسير في اتجاه واحد من النص إلى القارىء بل في اتجاهين متبادلين : من النص إلى القارىء ومن القارىء إلى النص، فبقدر ما يقدم النص للقارىء يضفي القارىء على النص أبعاداً قد لا يكون لها وجود في النص[85].

ويعني ذلك أنه ليس للنص وجوج مستقل عن القارىء، فالعلاقة بينهما علاقة دينامية حوارية جدلية متجددة، إنه يعيد إليه الحياة بقراءاته المستمرة. كما أن العلاقة بينهما تأخذ أشكالاً عدة مثل التلاقي والتداخل والتفاعل وغيرها ، وتتخذ في النهاية شكلاً من أشكال التلاحم . فالهدف من إدراج عمليتي الإنتاج والتلقي إذن الوصول إلى فهم أفضل للنص والكشف عن مغزاه من خلال محاولات تفسيرية متعددة.

ومنها أيضاً الاتجاه الذي يمثله فوندرليش ويعتمد على أسس نظرية الحدث الكلامي، ويطلق عليه " الأفعال الكلامية ". وتعد هذه النظرية في الأساس نظرية فلسفية، وهي تفترض أن الأفعال تقدم نوعاً محدداً من الأحداث ، وينسحب مصطلح " حدث " على تغير ما، وهو تغير حال إلى حال أخرى ، ويطلق عليه حال البداية (المدخل) وحال النهاية (المخرج)، ومصطلح " حال " هنا يعني أن يتألف من عدد من أشياء ذات سمات وعلامات معينة ، ويفرق هنا بين الأفعال الكلية والأفعال الجزئية، فالأفعال الكلية لها قصد أو هدف عام، بينما تنجز الأفعال الجزئية بصورة مستقلة وتفسر في حد ذاتها عرفياً . وهكذا تكون عوامل النية والقصد والهدف في أثناء عملية إنتاج الأفعال عوامل مهمة ، ويفرق هنا أيضاً بين أشكال الأفعال المختلفة من الجانب البراجماتي لها، فثمة أفعال قولية وأخرى إنجازية وثالثة تأثيرية ، ويرتكز التفريق بينها على تحديد إلى أي مدى يمكن أن تنجز أحداث كلامية معينة تغيرات ، وما نوعها وأثرها على أطراف الاتصال في الجماعة[86].

ويذهب فوندرليش في إشارة واضحة إلى الوظيفة الاتصالية إلى أن ثمة عناصر مهمة تسهم في إدراك السامع المعنى الاتصالي لمنطوق لغوي ما. فالمنطوق في حد ذاته ليس اتصالياً، بل لا يصير كذلك إلا من خلال الاشتمال على إطار اتصالي. ويشير فوندرليش في هذا المقام إلى ثلاثة أطر : 1 - في سياق موقف حدد بدقة ، يكون فيه لمنطوقات شديدة الاختلاف وظيفة اتصالية واحدة ، 2 - يكون لجملة نطقت بدقة في سياقات مختلفة وظائف اتصالية شديدة الاختلاف ، 3 - يكون لجملة نطقت بدقة في سياقات فعلية (ملفوظة) مختلفة وظائف اتصالية شديدة الاختلاف.

ولا يعني ذلك أن كل منطوق يمكن أن يقوم بكل وظيفة اتصالية،

كما يؤكد فوندرليش أن الأحداث الكلامية تحقق تغيراً في الموقف الاتصالي من جهتين :

الأولى : يحقق كل فعل كلامي تغيرات في المواقف القضوية لكل من المتكلم والمستمع.

الثانية : ينتج كل فعل كلامي أوجه الزام محددة لكل من المتكلم والمستمع.

ويذهب لى أن المواقف القضوية وأوجه الإلزام يجب أن تبحث بحثاً منظماً، يمكن أن يبني عليه نظرية الفعل الكلامي[87].

ومن الاتجاهات اللغوية التي طرحت نماذج تحليلية مهمة وواضحة ، وطبقها أصحابها على عدد من النصوص مما حقق الثبات والشيوع ، نموذج الاستبدال السنتجيميي الذي وضعه هارفج ، ونموذج التوالي الموضوعي الذي وضعه دانش، والتناظر النصي لجريماس وغيرها ، وهي نماذج تتصف بالنظامية إلى حد بعيد، وهي وإن اختلفت في مكوناتها وإجراءاتها واستراتيجياتها ، فهي تتفق في هدف واحد ، ألا وهو الكشف عن محاور مثلث الاتجاهات النصية ؛ كفاءات المنتجين وكفاءات المتلقين وطاقات النصوص .

المراجع

أ – العربية

* أوستن :

نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة : عبدالقادر قينيني، افريقيا الشرق، 1991.

* برند شبلنر :

علم اللغة والدراسات الأدبية، ترجمة : د. محمود جاد الرب، الدار الفنية، القاهرة، 1987م.

* د. سعد مصلوح :

نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، فصول، يوليو/ أغسطس 1991م.

* د. سعيد حسن بحيري :

علم لغة النص، الأنجلو المصرية 1993م، ولونجمان طـ2، 1997.

* د. صلاح فضل :

بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت 1992م.

* د. محمد العبد :

اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، عالم الفكر، القاهرة 1990م.

* د. محمد مفتاح :

تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، المغرب، طـ2، 1986م.

* محمد خطابي :

لسانيات النص، مدخل إلى إنسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، طـ1، 1991م.

* د. نبيلة ابراهيم :

فن القص بين النظرية والتطبيق، مكتبة غريب، القاهرة 1992م.

ب - الأجنبية :

* Beaugrande, R.A.de / Dressler, W.U. :

Einführung in die Textlinguistik, Tübingen 1981

* Coseriu, E. :

Tetlinguistik. Eine Einführung, Tübingen 1980.

* Dijk, T.A. van :

- Text and Context, Longman 1976.

- Aspekte einer Textgrammar, in : Textlinguistik (Hrsg.) von Dressler, W 1978, 268 bis 299.

Tetwissenschaft. Eine interdisziplinäre Einführung, München 1980.

* Dressler, W.U. (Hrse.)

Textlinguistik, Darmstabt 1978.

* Kallmeyer, W. (et.)

Lektürekolleg zur Textlinguistik, Bd, 1/2, Frankfurt 1974.

* Klein, W. :

Methoden der Textanalyse, Heidlberg 1977.

* Sowinski, B. :

Textlinguistik, Kohlhammar, Stuttgart 1983.

* Vater, H. :

Einführung in die Texlinguistik, München 1992.

الهوامش

(1) أعني اتجاه بوجراند / درسلر، الذي سنفصله فيما بعد، الذي يعد النص حدثاً اتصالياً، يجب أن تتوفر فيه سبعة معايير لتحقيق نصيته. ويتفق اتجاه فان دايك وشميت معهما في المبدأ، ولكن يختلفان معهما في التفاصيل اختلافاً كبيراً. انظر أيضاً : بلاغة الخطاب وعلم النص، د. صلاح فضل، ص 250.

(2) انظر تفصيلات في ذلك في " علم لغة النص " ص 164 وما بعدها.

(3) van Dijik, Textwissenschaft, S.18.

(4) Coseriu, E. Textlinguistik, S.35.

(5) Beaugrande L Dressler, Einführung in die Textlinguistik, S. 3.

(6) Klein, W. Methoden der Textanalyse, S.S. 17 - 19.

(7) van Dijik T., op. cit., S.i.

(8) enenda, S. 10.

(9) ebenda,, S.8.

(10) ebenda, S.S. 10 - 12.

(11) (10) ebenda, S.S. 18 - 19.

(12) van Dijk, Aspekte einer Textgrammar S. 272.

(13) انظر الحدود الأخرى بالتفصيل في كتاب :

Vater, H. Einführung in die Textlinguistik, S. 14.

(14) van Dijk, Textwissenschaft S. 20.

(15) ebenda, S. 23f.

(16) ebenda S. 39.

(17) ebenda, S. 91.

(18) ebenda, S. 42.

(19) enenda, S. 42.

(20) ebenda, S. 43.

(21) ebenda, S. 45.

(*) يلاحظ أنه يمكن أن يطلق عليها قواعد أو قوانين أو معايير.

(22) ebendan, S. 46.

(23) Beaugrande ? Dressler, Einführung in die Textlinguistik, S. 18.

(24) Coseriu, E. Textlinguistik, S. 94.

ود. محمد العبد : اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة ص 112.

(25) انظر تفاصيل حول الفروق بين هذه السياقات في كتاب كوزريو السابق من ص 96 ــ 100 ، وكتاب د. العبد من ص 117 ــ 119.

(26) Beaugrande L Dressler, op. cit., S. 28f.

(27) ebenda. S. 34.

(28) ebenda, S. 37.

(29) ebenda, S. 38.

(30) ebenda, S. 35.

(31) ebenda, S. 36.

(32) ebenda, S. 39.

(33) ebenda, S. 39 - 40.

(34) Beaugrande / Dressler. Einführung in die Textlinguistik, S. 3.

(35) Vater, H. : Einführung in die Textlinguistik, S. 30.

(36) Beaugrande / Dressler, op. cit., S. 14.

ترجمت هذه المصطلحات إلى : السبك والحبك والقصد والقبول والإعلام والمقامية والتناص، انظرك نحو أجرومية للنص الشعري، ص 154.

(37) ebenda, S. 4.

(38) د. سعد مصلوح : نحو اجرومية للنص الشعري، ص 154.

(39) السابق، الصفحة ذاتها.

(40) Vater, H., op. cit., S. 35.

(41) نحو أجرومية للنص الشعري، ص 157.

(42) Beaugrande / Dressler, op. cit., S. 8.

(43) نحو اجرومية للنص الشعري، ص 154.

(44) Vater, H., op. cit., 42.

(45) نحو أجرومية للنص الشعري، ص 154.

(46) Vater, op. cit., S. 43.

(47) Beaugrande / Dressler, op., S. 8.

(48) ebenda, S. 9.

(49) ebenda, S. 9.

(50) Vater, H., op., cit., S. 52.

(51) Beaugrande / Dressler, op., cit., S. 11.

(52) ebenda, S. 11f.

(53) ebenda, S. 13.

(54) د. محمد مفتاح : تحليل الخطاب الشعري ص 121 ، 122.

(55) van Dijik, Aspekte einer Textegrammar, S. 272.

(56) Sowinski, B. Textlinguistik, S. 32.

(*) وعرضت هذه الفروق بالتفصيل في " علم لغة النص " من ص 216 ــ 220.

(57) Sowiniski, op. cit., S. 42.

(58) van Dijk, Text and Context, S. 5.

(59) لسانيات الخطاب، ص 29 ــ 30.

(60) van Dijik, Texwissenschaft, S. 39.

(61) van Di jk, Text and Context, S. 4.

(*) عرض لهذه القواعد بالتفصيل كل من د. صلاح فضل في كتابه : بلاغة الخطاب وعلم النص من ص 253 ــ 268، وبوجراند / درسلر في كتابهما : Einführung in die Textlinguistik, SS. 28 - 29.

أما فندايك مؤسس هذا التحليل فقد تناولها في كتابه : Textwissenschaft ابتداء من ص 42 .

(62) بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 260 ــ 261.

(63) van Dijk, Textwissenschft, s. 33.

(64) van Dijk, op. cit., S. 42.

(65) van Dijk, op. cit., S. 48f.

(66) ebenda, S. 82.

(67) Beaugrande / Dressler, op. cit., S. 27.

(68) Pet fi, S.J. : Transformationsgrammatiken and die grammatische Beschreibung der texte, S. 305.

(69) ebenda, SS. 307 - 308.

(70) Beaugrande / Dressler, op., S. 28.

ويشار إلى هذا النموذج بالاختصار (Te Swe St).

(71) Pet fi, op., cit., SS. 308 - 310.

وانظر أيضاً تفاصيل حول هذا المكون " علم لغة النص " ص 255.

(72) Pet fi op. cit., SS. 314 - 315.

(73) ebenda, SS. 323 - 324.

(74) ebenda, S. 324.

(75) انظر مناقشة هذا التعريف في " علم لغة النص " ص 106 ــ 107.

(76) Sowinski, Textlinguistik, S. 83.

(77) علم اللغة والدراسات الأدبية، ص 200 .

(78) Weinrich, Die Textpartitur als heuristische Methode, SS. 396 - 397.

(79) Kallmeyer, Lektürekolleg zur Texttinguistik, S. 9.

Vater, Eine Einführung in die Textlinguistik, S. 40.

(80) Kallmeyer, op. cit., S. 91.

(81) Weinrich, op. cit., S. 399.

* انظر التعريف السابق ذكره أيضاً وعلاقتهما بالمنهج الذي اقترحه Weinrich, op. cit., S.39 if.

(82) Weinrich, op. cit., S. 406.

(83) van Dijk, op. cit., S. 69.

(84) enenda, S. 69.

(85) د. نبيلة ابراهيم : فن القص، ص 53 ــ 54.

(86) van Dijk, op. cit., SS. 76 - 79.

وانظر أيضاً الفصل الثامن من كتاب أوستن : نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة عبدالقادر قينيني من ص 113 ــ 128.

(87) Kallmayer, op. cit., S. 96.

* * *